تخريج

قراءات فتح القدير

خادم أهل القرآن الكريم / الشيخ

إيهاب فكري

مدرس القرآن والقراءات بالمسجد النبوي

بسم الله الرحمن الرحيم

تخريج

قراءات فتح القدير

حقوق الطبع محفوظة

الترقيم الدولي

978-977-6241-80-0

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٠١٧٢/٢٠٠٩

التاريخ: ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م

المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع

المكتبة الإسلامية

- الإدارة والفرع الرئيسي:

٣٣ ش صعب صالح- عين شمس الشرقية- القاهرة- جمهورية مصر العربية

ت وفاكس: ٤٩٩١٢٥٤ /٤٩٠٠٦٠٦/٤٩٠٠٨٠٨

- فرع الأزهر: ١ش البيطار خلف جامع الأزهر- درب الأتراك - ت: ٥١٠٨٠٠٤

E-mail : islamya٢٠٠٥@hotmail.com

مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد..

فإن لهذا الكتاب قصة طريفة؛ إذ كان تأليف هذا الكتاب هو السبب في اهتمامي بدراسة هذا العلم الشريف -علم القراءات القرآنية - فقد تقدمت للدراسة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض وقُبِلتُ في الصف الأول، وكان من المواد المقررة في هذه الكلية دراسة بعض السور من تفسير الإمام الشوكاني «فتح القدير»، ثم حالت ظروف عملي دون إكمال الدراسة بالكلية المذكورة، لكنني تعلقت بهذا التفسير؛ فقد كنت أدرس تفسير الإمام ابن كثير من خلال الدروس العامة لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز وأعود للاطلاع في هذا التفسير حتى أكمل بعض الفوائد منه، وكانت تقابلني بعض القراءات القرآنية التي تنسب إلى أئمة مشهورين من القراء السبعة وغيرهم فكنت أستخرج هذه القراءات؛ لأتأكد من صحة نسبتها إلى من نسبها إليهم الإمام الشوكاني، وكنت أعرض هذه القراءات التي أستخرجها على الشيخ أحمد المعصراوي شيخ المقارئ المصرية حاليًّا فيذكر لي ما هو منها متواتر وما هو منها شاذ، وأذكر من القراءات التي مرت علي وكنت أستغرب نسبتها للإمام ابن كثير المكي قوله تعالى: ﴿فإما منًّا بعد وإما فداء﴾ فقد ذكر الإمام الشوكاني أن ابن كثير يقرأها بالقصر؛ أي: ﴿فإما منًّا بعد وإما فدىً﴾ وأذكر أنني حينما

عرضت هذا الكلام على الشيخ أحمد المعصرواي نفى أن تكون هذه قراءة ابن كثير، فدفعني هذا إلى استخراج القراءات من التفسير وبحثها؛ لأن ما أشكل علي منه سيشكل على غيري بلا شك ممن لم يدرسوا القراءات دراسة كافية وقد دعاني هذا للاهتمام بهذا العلم، وعندما أتيحت الفرصة لي لتحصيل هذا العلم مع شيخنا العلامة الدكتور محمد عيد عابدين -عليه رحمة الله- بادرت بدراستها، ثم رأيت أن أجمع تخريج القراءات المذكورة في فتح القدير وتبيين حكمها من جهة التواتر وغيره؛ لأنه قد اتضح لي أن الإمام الشوكاني قد ينسب القراءات في تفسيره على طريقةٍ تحتاج إلى إعادة ضبط لما يذكره؛ فمن ذلك:

١ـ أنه ينسب إلى بعض القراء من أصحاب القراءات المتواترة أحرفًا شاذة عنهم، فيظن القارئ أن هذه قراءة متواترة كما ذكرت في المثال السابق في قراءة ابن كثير.

٢ـ أنه أحيانًا لا ينسب القراءة بالمرة لأحد، بل يذكر أن الآية فيها قراءتان دون تفصيل، فيشكل على القارئ هل هذا الخلاف يدخل تحت المتواتر أم لا؟

٣ـ أنه قد ينسب القراءات إلى أصحابها نسبة غير صحيحة فينسب للقارئ ما لم يقرأ به بل يقرأ به غيره من القراء.

٤ـ أنه لا يستوفي ذكر أصحاب القراءات المتواترة عند ذكر القراءات فأحببت أن أستوفي هذا.

٥ـ أنه لا يستوفي ذكر القراءات في بعض الآيات فيذكر أن في الآية قراءتين ويكون فيها أكثر من ذلك.

٦ـ أنه لا يفصل في القراءات الشاذة بين ما رواه القراء بإسناد متصل إلى زماننا وغيرها؛ فيفوت على القارئ معرفة صحة هذه القراءات الشاذة

وصلاحيتها للحجة في اللغة والنحو على أقل تقدير.

٧ـ أنه يرد بعض القراءات السبعية بدعوى عدم تواترها ومخالفتها للنحو، وقد يوقع هذا إشكالًا عند غير المتخصصين وكان ينبغي عليه أن يرجع لأهل هذا العلم حتى يتبين له صحة تواتر القراءات السبعة وتوافقها مع اللغة.

ولذلك فقد رأيت أن أخَرِّج هذه القراءات حتى لا يتعرض غيري لما تعرضت له في دراستي لهذا التفسير أو أي تفسير آخر.

منهج العمل في الكتاب واصطلاحات المحقق

عملي في تخريج القراءات التي أوردها الإمام الشوكاني في تفسيره «فتح القدير» هو تبيين حكم القراءات المذكورة من جهة الإسناد والنقل، وأكتفي في معظم الأحوال بكلام الإمام الشوكاني في إيضاح قوتها من جهة اللغة والنحو، ومن المعلوم أن حكم القراءات من جهة ثبوتها هو:

١ـ القراءات السبع وقد نقل الإجماع على ثبوتها كثير من الأئمة.

٢ـ القراءات الثلاث المتممة للعشر، وهي متواترة عند القراء، والمفروض أنهم المرجع في هذا الشأن الذي ينبغي الرجوع إليه؛ لأن كل علم أولى الناس به هم أهله.

قال الإمام ابن الجزري في كتاب «النشر في القراءات العشر»[1]:

(قلت): و حكى أبو القاسم الهذلي عن مالك؛ أنه سأل نافعًا عن البسملة فقال: السنة الجهر بها، فسلم إليه وقال: كل علم يسأل عنه أهله.

كما أنها متواترة كذلك عند كثير من علماء الأمة.

٣ـ القراءات الأربع المتممة للأربع عشرة وهي شاذة عند القراء لكنهم ينقلونها بالإسناد المتصل إلى زماننا هذا عن أصحابها، وهي قراءة ابن محيصن المكي والأعمش الكوفي والحسن واليزيدي البصريين.

٤ـ القراءات الشاذة الأخرى وهي خاضعة للبحث عن أسانيدها ورواتها فقد تكون صحيحة وحسنة وضعيفة، بل وموضوعة كما ذكر ابن الجزري عن القراءة التي تعزى لأبي حنيفة: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ بنصب لفظ

---

(١) (١/ ٣٠٩).

الجلالة ورفع ﴿العلماءُ﴾، كما ذكر ذلك في «النشر»[1]، وكما ذكر ضعف قراءة ابن السمال في «طبقات القراء» في ترجمته.

فالقراءات العشر حجة في القراءة بها والاحتجاج في العقيدة والفقه واللغة والنحو.

وأما القراءات الشاذة فما صح منها فهو حجة باتفاق في اللغة، وأما في غير اللغة فقال الإمام ابن الجزري في كتاب «النشر في القراءات العشر»[2]:

واختلف العلماء في جواز القراءة بذلك في الصلاة، فأجازها بعضهم؛ لأن الصحابة والتابعين كانوا يقرؤون بهذه الحروف في الصلاة، وهذا أحد القولين لأصحاب الشافعي وأبي حنيفة وإحدى الروايتين عن مالك وأحمد. وأكثر العلماء على عدم الجواز؛ لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني، أو أنها لم تنقل إلينا نقلًا يثبت بمثله القرآن، أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة، كل هذه مآخذ للمانعين، وتوسط بعضهم فقال: إن قرأ بها في القراءة الواجبة وهي الفاتحة عند القدرة على غيرها لم تصح صلاته؛ لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل؛ لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل؛ لجواز أن يكون ذلك من الحروف التي أنزل عليها القرآن اهـ.

وأما في الفقه فيحتج بها بعض المذاهب كالأحناف والحنابلة ولا يحتج بها آخرون كالشافعية.

---

(١) (١/ ١٦).
(٢) (١ / ٢٥).

فالمنهج في عزو القراءات هو استيفاء ذكر القراءات العشر المتواترة، ولذلك فقد اهتممت بعزو القراءات العشر ثم الأربع؛ لأنها ثابتة عن القراء، أما القراءات الشاذة فلم أعلق على أسانيدها إلا قليلًا؛ لأن جمهور المفسرين يكتفون بذكرها دون أسانيد فأكتفي بالقول:

قراءة شاذة ذكرها ابن حيان في «البحر المحيط» أو ابن جني في «المحتسب» أو القرطبي في «تفسيره».

وليس عند أغلب المفسرين ما عند أغلب أهل الحديث من التحري في الأسانيد، خاصة أن كثيرًا من أهل الحديث لا يقبل المرسلات والبلاغات مما يقبلها غيرهم من المفسرين والفقهاء، وإنما اقتصرت على ذلك خشية الإطالة؛ ولذا فتركيزي أساسًا على القراءات العشر فأقول مثلًا تعليقًا على قول الإمام: «قرأ الجمهور».

قرأ فلان وفلان من العشرة كذا والباقون قرءوا كما ذكر الإمام، فلا أعيد لفظ العشرة على أساس أنهم يدخلون في كلمة الجمهور.

وإذا قلت: «قراءة أهل المدينة» فالمقصود بها من العشرة نافع وأبو جعفر، أو «قراءة أهل الكوفة» فالمقصود به عاصم وحمزة والكسائي وخلف، أو «قراءة أهل البصرة» فالمقصود أبو عمرو ويعقوب، أو «قراءة أهل الحرم أو الحجاز» فنافع وأبو جعفر وابن كثير، ثم أقول: ذكرها في «الإتحاف» عن فلان من أصحاب القراءات الأربع الشواذ أو لم يذكرها حتى تتبين رتبتها؛ لأن ذكرها يفيد أنها أعلى شأنًا من الشواذ الأخرى؛ لثبوت إسنادها واتصاله إلى زماننا هذا عن القراء، وعدم وجودها في «الإتحاف» لا ينفي وجودها ولكن تكون من القراءات الشاذة التي لا ينقلها القراء في عصرنا؛ فنحتاج إلى النظر في إسنادها على طريقة المحدثين.

والمقصود بقولي: البحر «تفسير البحر المحيط» لابن حيان، وبالإتحاف كتاب «إتحاف فضلاء البشر» للدمياطي البنا.

ومعنى قولي: إن القراءة مخالفة للرسم: هو أنها مخالفة لرسم المصاحف التي كتبها الخليفة الراشد عثمان بن عفان – رضي الله عنه وأرضاه- وأجمع عليها الصحابة في عصره فهي سنة راشدة وإجماع متحقق، واصطلح أهل العلم والقراءات على تسمية هذا الرسم بـ«الرسم العثماني» مع التذكير بأن الكتابة في ذلك الوقت كانت بالخط الحجازي وهو أصل الخط الكوفي المعروف لدينا ولم تكن منقوطة ولا مشكولة لتحتمل أوجه القراءات.

ولا يعني سكوت المحقق على نسبة االقراءات الشاذة لأهلها أنه تحقق من صحة إسنادها؛ لأن الكثير منها بدون إسناد متصل، وبعضها بغير إسناد أصلًا، وإنما تم الحكم عليها بالشذوذ؛ لأنها مخالفة لما يقرأ بإسناد متواتر متصلًا أداءً في عصرنا.

وأذكر أن عزو القراءة الشاذة لكتاب «إتحاف فضلاء البشر» يعني صحة إسنادها لمن قرأ بها، بل يعني أكثر من ذلك؛ لأنه يعني اتصال إسنادها إلى عصرنا هذا، لكن حكم عليها بالشذوذ؛ لأنها لم تتواتر نقلًا، وعزو القراءة للمطوعي من «الإتحاف» يعني أنه من قراءة الأعمش .

نبذة تاريخية عن القراءات القرآنية

أصل القراءات القرآنية

الأحرف السبعة

أولا: تقرير حديث «نزل القرآن على سبعة أحرف»:

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: **«أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»**[(١)].

وعن أبي بن كعب قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عليه السلام فقال: **«يا جبريل، إني بعثت إلى أمة أميين منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابًا قط. قال: يا محمد، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف»**.

وفي الباب عن عمر، وحذيفة بن اليمان، وأم أيوب وهي امرأة أبي أيوب، وسمرة، وابن عباس، وأبي جهم بن الحارث بن الصمة، وعمرو بن العاص وأبي بكرة.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح وقد روي من غير وجه عن أبي بن كعب[(٢)].

حدثنا محمد بن مرزوق، قال: حدثنا أبو مَعْمر عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج، قال: حدثنا عبد الوارث قال: حدثنا محمد بن جُحادة عن الحكَم ابن عُتيبة، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيّ ابن كعب، قال: أتى النبيَّ ﷺ جبريلُ، وهو بأضاة بني غِفَار، فقال: **«إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآنَ على حرف واحد. قال: فقال: أسأل الله مغفرَته ومعافاته - أو قال: ومعافاته**

(١) «صحيح البخاري» (ج ٤ / ص ١٩٠٩).
(٢) «سنن الترمذي» (ج ٥ / ص ١٩٤).

ومغفرته - سل الله لهم التخفيف، فإنهم لا يُطيقون ذلك. فانطلقَ ثم رجع، فقال: إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآن على حرفين. قال: أسأل الله مغفرَته ومعافاته - أو قال: معافاته ومغفرته - إنهم لا يطيقون ذلك، فسل الله لهم التخفيف. فانطلق ثم رجع، فقال: إن الله يأمرُك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف. فقال: أسأل الله مغفرته ومعافاته - أو قال: معافاته ومغفرَته- إنهم لا يطيقون ذلك، سل الله لهم التخفيف. فانطلق ثم رجع، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فمن قرأ منها بحرف فهو كما قرأ»(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ولا حرَج، ولكن لا تختموا ذكرَ رحمة بعذابٍ، ولا ذكر عذابٍ برحمة»(٢).

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وكان رسول الله ﷺ أقرأنيها فكدت أن أعجل عليه، ثم أمهلته حتى انصرف، ثم لببته بردائه، فجئت به رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتنيها. فقال له رسول الله ﷺ: «اقرأ». فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ؛ فقال رسول الله ﷺ: «هكذا أنزلت». ثم قال لي: «اقرأ». فقرأت فقال: «هكذا أنزلت». ثم قال: «إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه»(٣).

وعن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال : «نزل القرآن على سبعة أحرف

---

(١) «تفسير الطبري» (ج ١/ ص ٤٦) وقال العلامة أحمد شاكر في تخريجه: إسناده صحيح.
(٢) «تفسير الطبري» (ج ١/ ص ٤٦) وقال العلامة أحمد شاكر في تخريج هذا الحديث: وهذا الحديث بهذا الإسناد واللفظ لم أجده في موضع آخر، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.
(٣) «صحيح البخاري» (٢ / ٨٥١)، وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف.

على أي حرف قرأتم فقد أصبتم فلا تتماروا فيه فإن المراء فيه كفر»[(١)].

وعن أبي جهيم أن رجلين اختلفا في آية من القرآن فقال هذا: تلقيتها من رسول الله ﷺ، وقال الآخر: تلقيتها من رسول الله ﷺ فسألا النبي ﷺ فقال: «القرآن يقرأ على سبعة أحرف فلا تماروا في القرآن فإن المراء في القرآن كفر»[(٢)].

وعن سمرة أن رسول الله ﷺ قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف»[(٣)].

وعن حذيفة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف»[(٤)].

وعن أم أيوب قالت: إن رسول الله ﷺ قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف أيها قرأت أجزأك»[(٥)].

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «أُنزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ»[(٦)].

ونقل في نظم المتناثر عن السيوطي قوله في «إتمام الدراية بشرح النهاية»: فقد وصف جماعة من المتقدمين والمتأخرين أحاديث كثيرة بالتواتر منها حديث «أنزل هذا القرآن على سبعة أحرف»[(٧)].

---

(١) «مسند أحمد بن حنبل» (٤ / ٢٠٤)، وقال في «فتح الباري» (٢٦/ ٩) إسناده حسن، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح.

(٢) «مسند أحمد بن حنبل» (٤ / ١٦٩)، وقال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٣) «مسند أحمد بن حنبل» (٥ / ١٦)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط : صحيح لغيره رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن سلمة فمن رجال مسلم.

(٤) «مسند أحمد بن حنبل» (٥ / ٣٩١)، وقال شعيب الأرنؤوط : صحيح لغيره وهذا إسناد حسن.

(٥) «مسند أحمد بن حنبل» (٦ / ٤٣٣)، تعليق شعيب الأرنؤوط : صحيح لغيره.

(٦) «صحيح وضعيف الجامع الصغير» (٦ / ٣٢٣)، وقال السيوطي: رواه الطبراني، وقال الألباني: صحيح.

(٧) (١/ ١٧).

الحكمة من إنزال القرآن على سبعة أحرف

رحمة ومعافاة ونعمة ومعجزة

عن أبيّ بن كعب، قال: أتى النبيَّ ﷺ جبريلُ، وهو بأضاة بني غِفَار، فقال: إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآنَ على حرف واحد. قال: فقال: «**أسأل الله مغفرَته ومعافاته** - أو قال: ومعافاته ومغفرته - **سل الله لهم التخفيف، فإنهم لا يُطيقون ذلك**». فانطلقَ ثم رجع، فقال: إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآن على حرفين. قال: «**أسأل الله مغفرَته ومعافاته** - أو قال: معافاته ومغفرته - **إنهم لا يطيقون ذلك، فسل الله لهم التخفيف**». فانطلق ثم رجع، فقال: إن الله يأمرُك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف. فقال: «**أسأل الله مغفرته ومعافاته** - أو قال: معافاته ومغفرَته - **إنهم لا يطيقون ذلك، سل الله لهم التخفيف**». فانطلق ثم رجع، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فمن قرأ منها بحرف فهو كما قرأ[(١)].

ورواه الترمذي بلفظ عن أبي بن كعب قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: «**يا جبريل، إني بعثت إلى أمة أميين منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابًا قط**» قال: يا محمد، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح[(٢)].

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قرأ رجل عنده: ﴿إن شجرة الزقوم * طعام الأثيم﴾ فقال أبو الدرداء: قل: «طعام الأثيم» فقال الرجل: طعام اليتيم. فقال أبو الدرداء: قل: طعام الفاجر[(٣)].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) (٥ / ١٩٤)

(٣) «المستدرك على الصحيحين» للحاكم (٢ / ٤٨٩)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح

وعلى ما سبق ذكره تكون الحكمة من هذه الأحرف:

١ - ما أوضحه الحديث حيث في قول رسول الله ﷺ: «**قد بعثت إلى الشيخ الهرم والمرأة العجوز...**».

وهذا مثل لمن كان يصعب عليه أن يتكلم بغير لهجة قبيلته كما في الأثر السابق عن أبي الدرداء فقد كان الرجل يقرأها: طعام اليتيم فيعيدها عليه فلا يستطيع الرجل أن ينطق: ﴿الأثيم﴾ بل ينطقها: اليتيم فقال أبو الدرداء: ﴿طعام الفاجر﴾؛ فنطقها لأنها كانت لهجته التي لا يجيد غيرها، فانظر رحمة الله تعالى في جواز القراءة بلهجة أخرى؛ لأن أبا الدرداء يقينًا يُقْرِئُهُ على حرف آخر ولم يغير كلمة ﴿الأثيم﴾ بـ﴿الفاجر﴾ من عنده، فكان المحافظة على المعنى بإجازة القراءة باللهجات أهم من إضاعة المعنى كما كان سيحدث في هذا المثال، ولعل هذا يتبين لنا في زماننا من اختلاف اللهجات في البلاد العربية؛ فهناك بعض الألفاظ في لهجة المغاربة قد لا يستطيع أهل الجزيرة النطق بها وكذلك العكس خاصة بين العوام.

ومن هذا ما شاهدته بنفسي أن أحد العرب من قبيلة هذيل كنت في مجلس معه بمكة -وكان عمره وقتئذ نحوًا من سبعين عامًا- وطلب منه بعض مَن في المجلس أن يقرأ سورة الفاتحة فقرأها حتى بلغ ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾ فقرأها بضم الهاء ﴿عليهُم﴾ فأعاد عليه الحضور الكلمة بكسر الهاء كما هو شائع في كل البلاد الإسلامية في وقتنا هذا ﴿عليهِم﴾، ذلك أنهم كانوا يرون أن الرجل قد لحن في قراءة الفاتحة، وقد يخشى عليه البعض من بطلان صلاته عند بعض العلماء، فظلوا يكررون على الرجل

=

على شرط الشيخين و لم يخرجاه. وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.

ليصحح نطقه بكسر الهاء وهو لا ينطقها إلا بالضم ، فقلت لهم : دعوه فهي قراءة متواترة عن حمزة ويعقوب. ثم قلت لهم : من الطرافة في الأمر أنك لو رجعت إلى كتب توجيه القراءات ستجد أن العلماء يعللون الضم في الهاء بدلًا من الكسر بأنه لهجة قبيلة هذيل، وهذا الرجل كان كذلك من هذيل، شاهدت هذا بنفسي فتيقنت من رحمة الله بالأمة إذ وسع عليها في النطق بالأحرف السبعة .

٢ - والسبب الثاني هو عصبية القبائل العربية في صدر الإسلام التي تدفعهم للالتزام بلهجتهم فلا يفارقونها، وقد تشاهد هذا الأمر إلى وقتنا الحالي أيضًا بين شعوب الدول العربية، فقد يرفض بعض المصريين أن يسألوا بكلمة (شو) ويرفض بعض أهل الجزيرة النطق بكلمة (بأى) أي: (بقى) باللهجة العامية المصرية وهذا تقريب لما كان بين العرب من هذا، وفي «المزهر في علوم اللغة»:

وقال القالي في «أماليه»: حدثنا أبو بكر بن دريد، حدثنا أبو حاتم قال: سمعت الأصمعي يقول: جاء عيسى بن عمر الثقفي ونحن عند أبي عمرو بن العلاء فقال : يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك تجيزه؟ قال : وما هو؟ قال : بلغني أنك تجيز: «ليس الطّيبُ إلا المسكُ بالرفع». قال أبو عمرو : ذهب بك يا أبا عمرو ! نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازيّ إلّا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلّا وهو يرفع.

ثم قال أبو عمرو : قم يا يحيى -يعني: اليزيدي- وأنت يا خلف - يعني خَلفًا الأحمر - فاذهبا إلى أبي المَهْدي فلقّناه الرفع، فإنه لا يرفع واذهبا إلى أبي المُنتَجع فلقّناه النصب فإنه لا ينصب.

قال : فذهبا فأتيا أبا المهدي فإذا هو يصلي فلما قضى صلاته التفت إلينا وقال : ما خطبكما؟ قلنا : جئنا نسألك عن شيء من كلام العرب قال : هاتيا. فقلنا : كيف تقول: «ليس الطّيبُ إلاّ المسكُ؟» فقال: أتأمراني بالكذب على كَبْرة

سني؟! فقال له خَلف : «ليس الشرابُ إلاّ العسل. قال اليزيدي : فلما رأيت ذلك منه قلت له : ليس ملاكُ الأمر إلّا طاعةُ الله والعمل بها». فقال : هذا كلام لا دَخَل فيه، ليس ملاكُ الأمر إلاّ طاعةَ الله. فقال اليزيدي : «ليس ملاك الأمر إلّا طاعةُ الله والعملُ بها». فقال : ليس هذا لحني ولا لَحْن قومي.

فكتبنا ما سمعنا منه، ثم أتينا أبا المنتجع فقال له خَلف : ليس الطيبُ إلّا المسكَ. فَلقّناه النصب وجهدنا به فلم ينصب وأبى إلاّ الرفع، فأتينا أبا عمرو فأخبرناه وعنده عيسى بن عمر لم يبرح؛ فأخرج عيسى خاتمه من يده وقال : ولك الخاتَم بهذا، والله فُقت الناس[1].

وذكر ذلك أبو حيان في «تفسير البحر المحيط»:

وليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب في نحو: «ليس الطيب إلا المسك»، ولا تميمي إلا وهو يرفع.

في ذلك حكاية جرت بين عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء ، ذكرناها فيما كتبناه من علم النحو[2]اهـ.

ولهذا كانت القراءة بالأحرف السبعة تخطيًا لكل هذه العراقيل التي تصرف عن الغرض الأساسي من إنزال القرآن الذي هو إيصال المعاني الشريفة في التوحيد والهداية في ألفاظٍ معجزةٍ خلابةٍ.

٣ـ وهناك حكمة أخرى هامة وهي إظهار إعجاز القرآن لكل القبائل؛ إذ قد تدعي بعض القبائل أن لو كان القرآن بلهجتها ولغتها لاستطاعت الإتيان بمثله، فثبت عجز كل قبائل العرب.

---

(١) «المزهر في علوم اللغة» (٢ / ٢٤١).
(٢) (١٠ / ٤٣).

٤ـ ومن ذلك أيضًا إظهار إعجاز القرآن؛ إذ إنه مع تغيير الألفاظ تبقى المعاني الأساسية فيتم عرض المعنى بأكثر من لفظٍ في بلاغةٍ بديعةٍ.

وهنا سؤال هام هو: فلِمَ لم تراعَ لغات بني آدم جميعًا، فينزل القرآن بكل لغات البشر؟

والجواب على ذلك هو: أنه كان من حكمة الله ﷻ أن ينزل القرآن باللغة العربية فقط؛ لأن تكليف الرسول ﷺ بتعلم كل اللغات التي يتكلمها البشر - وهي تزيد عن ثلاثة آلاف لغة - تكليف يخرج عن طاقة البشر و قدراتهم، ونحن نؤمن أن الله تعالى قادر على أن يُعَلِّمَ رسوله ﷺ ذلك وأن يمكِّنه منه لكن سيؤدي هذا إلى احتجاج الجاحدين والمعاندين بقولهم: إن رسول الله ﷺ له قدرات وإمكانات تفوق البشر فيمكنه أن يقيم ما شرعه الله تعالى من الأحكام على حين أن ذلك لا يمكننا؛ لأن قدراتنا وإمكاناتنا محدودة، فكان أن حَكَمَ الله تعالى بأن يحمل رسالته إلى الناس بشر مثلهم يقيمون شرعه وأحكامه حتى لا يكون لأحد من المجادلين بالباطل حجة في الامتناع عن إقامة شرع الله تعالى، ثم إن اللغة العربية من اللغات الرائقة الجميلة التي تناسب إنزال هذه الهداية الإلهية للبشرية، فيظهر جمال مضمونها كما يظهر جمال شكلها؛ ولتقريب هذا المعنى فإنك إذا قدمت شرابًا حلوًا لذيذًا في كأسٍ بلوريٍّ جذابٍ أفضل لك من أن تقدمه في إناء من الحديد يعلوه الصدأ؛ وكذلك تتفاضل لغات البشر، فإن اللغات منها ما هو رائق عذب كاللغة العربية ومنها ما هو قبيح صعب كما في لغات أخرى، ونستشهد على ذلك بقول الأديب الأمريكي مارك توين عن اللغة الألمانية: إنها لغة قبيحة.

فلا يليق أن ينزل الوحي العذب الرائق المحكم إلا في لغةٍ عذبةٍ رائقةٍ جميلةٍ.

معنى الأحرف السبعة

قال الإمام السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن» في ذكر الاختلاف بين العلماء في معنى الأحرف السبعة:

التاسع: أن المراد سبعة أوجه من المعاني المُتَّفِقة بألفاظ مختلفة نحو: أقبل وتعال وهلم وعجل وأسرع.

وإلى هذا ذهب سفيان بن عيينة وابن جرير وابن وهب وخلائق، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء.

ويدل له ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي بكرة أن جبريل قال: «**يا محمد، اقرأ القرآن على حرف**»، قال ميكائيل: «استزده...» حتى بلغ سبعة أحرف قال: «**كل شافٍ كافٍ ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب**». نحو قولك: تعال وأقبل وهلم واذهب وأسرع وعجل؛ هذا اللفظ رواية أحمد وإسناده جيد.

وأخرج أحمد والطبراني أيضًا عن ابن مسعود نحوه.

وعند أبي داود عن أبيٍّ: قلت: سميعًا عليمًا عزيزًا حكيمًا ما لم تخلط آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب.

وعند أحمد من حديث أبي هريرة: «**أُنزل القرآن على سبعة أحرف، عليمًا حكيمًا غفورًا رحيمًا**».

وعنده أيضا من حديث عمر أن القرآن كله صواب ما لم تجعل مغفرةً عذابًا أو عذابًا مغفرةً. أسانيدها جياد.

قال ابن عبد البر: إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها معان متفق مفهومها، مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده ولا وجه يخالف معنى وجه خلافًا ينفيه ويضاده كالرحمة التي هي خلاف

العذاب وضده، ثم أسند عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ: ﴿كلما أضاء لهم مشوا فيه﴾: مروا فيه، سعوا فيه، وكان ابن مسعود يقرأ: ﴿للذين آمنوا انظرونا﴾: أمهلونا، أخرونا اهـ[1].

وقال الإمام الزركشي في «البرهان في علوم القرآن»: قال: وذكر ابن وهب فى كتاب «الترغيب من جامعه» قال:

قيل لمالك: أترى أن تقرأ مثل ما قرأ عمر بن الخطاب: ﴿فامضوا إلى ذكر الله﴾، قال: جائز، قال رسول الله ﷺ: **«أُنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه»**.

ومضى إلى أن قال:

وأخبرنى مالك قال: أقرأ عبد الله بن مسعود رجلًا: ﴿إن شجرة الزقوم طعام الأثيم﴾، فجعل الرجل يقول: طعام اليتيم، فقال: ﴿طعام الفاجر﴾، فقلت لمالك: أترى أن يقرأ بذلك؟ قال: نعم أرى أن ذلك واسعًا.

ومضى الزركشي إلى أن قال: قصارى ما تدل عليه هذه الروايات أن الله تعالى وسَّع على عباده خصوصًا في مبدأ عهدهم بالوحي أن يقرؤوا القرآن بما تلين به ألسنتهم. وكان من جملة هذه التوسعة القراءة بمترادفات من اللفظ الواحد للمعنى الواحد مع ملاحظة أن الجميع نازل من عند الله، نزل به الروح الأمين على قلب محمد ﷺ، وقرأه الرسول على الناس على مكث وسمعوه منه ثم نسخ الله ما شاء أن ينسخ بعد ذلك، وأبقى ما أبقى لحكمة سامية تستقبلك في مبحث النسخ.

(١) (١ / ١٣٢).

يدل على أن الجميع نازل من عند الله تعالى:

١ـ قوله ﷺ لكل من المتنازعين المختلفين في القراءة من أصحابه: «هكذا أنزلت» وقول كل من المختلفين لصاحبه: أقرأنيها رسول الله ﷺ.

٢ـ وقول الله تعالى لرسوله جوابًا لمن سأله تبديل القرآن: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۖ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ۝١٥﴾ [يونس]. وليس بعد كلام الله ورسوله كلام.

٣ـ كذلك أجمعت الأمة على أنه لا مدخل لبشر في نظم هذا القرآن، لا من ناحية أسلوبه، ولا من ناحية ألفاظه، بل ولا من ناحية قانون أدائه؛ فمن يخرج على هذا الإجماع ويتبع غير سبيل المؤمنين يوله الله ما تولى ويصله جهنم وساءت مصيرًا.

وها نحن أولاء قد رأينا القرآن في تلك الآية يمنع الرسول من محاولة ذلك منعًا باتًّا مشفوعًا بالوعيد الشديد ومصحوبًا بالعقاب الأليم.

فما يكون لابن مسعود ولا لأكبر من ابن مسعود بعد هذا أن يبدل لفظًا من ألفاظ القرآن بلفظ من تلقاء نفسه.

أما هذه الرواية المنسوبة إلى ابن مسعود من أنه أقرأ الرجل بكلمة ﴿الفاجر﴾ بدلًا من كلمة ﴿الأثيم﴾ في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝٤٣ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ۝٤٤﴾ [الدخان]. فتدل على أن ابن مسعود سمع الروايتين عن رسول الله ﷺ. ولما رأى الرجل قد تعسر عليه النطق بالأولى أشار عليه أن يقرأ بالثانية وكلاهما منزل من عند الله.

وتلك الأحاديث بهذا الوجه تقرير؛ لأن جميع الحروف نازلة من عند الله

﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء].

٤ـ وهاك برهانًا آخر ذكره صاحب «التبيان» في مثل هذا المقام إذ يقول: إن النبي ﷺ علم البراء بن عازب دعاء فيه هذه الكلمة «ونبيك الذي أرسلت» فلما أراد البراء أن يعرض ذلك الدعاء على رسول الله ﷺ قال: ورسولك الذي أرسلت. فلم يوافقه النبي ﷺ على ذلك بل قال له: «لا، ونبيك الذي أرسلت». وهكذا نهاه عليه الصلاة والسلام أن يضع لفظة (رسول) موضع لفظة (نبي) مع أن كليهما حق لا يحيل معنى، إذ هو ﷺ رسول ونبي معًا.

ثم قال: فكيف يسوغ للجهال المغفلين أن يقولوا: إنه عليه الصلاة والسلام كان يجيز أن يوضع في القرآن الكريم مكان «عزيز حكيم» «غفور رحيم» أو «سميع عليم»، وهو يمنع من ذلك في دعاء ليس قرآنًا، والله يقول مخبرًا عن نبيه: ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ﴾ [يونس:١٥]. ولا تبديل أكثر من وضع كلمة مكان أخرى[(١)] اهـ بتصرف قليل.

قال الأنباري: وذهب بعض الزائغين إلى أن من قال: إن من قرأ بحرف يوافق معنى حرف من القرآنِ، فهو مصيب إذا لم يخالف ولم يأتِ بغير ما أراد الله، واحتجوا بقول أنس هذا، وهذا قول لا يعرج عليه، ولا يلتفت إلى قائله؛ لأنه لو قرىء بألفاظ القرآن إذا قاربت معانيها، واشتملت على غايتها لجاز أن يقرأ في موضع ﴿الحمد للَّهِ رَبِّ العالمين﴾: «الشكر للباري ملك المخلوقين»، ويتسع الأمر في هذا، حتى يبطل لفظ جميع القرآن، ويكون التالي له مفتريًا على الله تعالى كاذبًا على رسوله ﷺ ولا حجة لهم في قول ابن مسعود: «نَزلَ القرآنُ على سَبْعَةِ

---

(١) (١ / ٢٢٢).

أحْرُفٍ، إنما هو كقول أحدكم: هَلُمَّ، وتعال، وأقبل»؛ لأن هذا الحديث يوجب أن القراءات المنقولة بالأسانيد الصحاح عن النبي ﷺ إذا اختلفت ألفاظها، واتفقت معانيها، كان ذلك فيها بمنزلة الخلاف في «هَلُمَّ، وتعال، وأقبل»، فأما ما لم يقرأ به النبي ﷺ وأصحابه، وتابعوهم، فإن من أورد حرفًا منه في القرآن؛ بهت، ومال، وخرج عن مذهب الصواب انتهى[1].

(١) «تفسير اللباب» لابن عادل (١٦ / ٣٦).

توضيح معنى حديث عمر ﷺ:

ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يستقيم أن يكون معنى الأحرف السبعة اختلاف لهجات العرب كما سبق تقريره؛ لاختلاف عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم في القراءة مع أنهما من قبيلة واحدة هي قريش، كما ورد في الحديث عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها وكان رسول الله ﷺ أقرأنيها، فكدت أن أعجل عليه ثم أمهلته حتى انصرف، ثم لببته بردائه فجئت به رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتنيها. فقال له رسول الله ﷺ: «اقرأ». فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله ﷺ: «هكذا أنزلت». ثم قال لي: «اقرأ». فقرأت فقال: «هكذا أنزلت». ثم قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه»(1).

ولا منافاة بين ما قرره جمهور العلماء وبين هذا الحديث؛ فإن الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن الكريم واقعة كلها في لغة قريش.

ذلك أن قريشًا كانوا قبل مهبط الوحي والتنزيل، قد داوروا بينهم لغات العرب جميعًا وتداولوها وأخذوا ما استملحوه من هؤلاء وهؤلاء في الأسواق العربية ومواسمها ووقائعها وحجها وعمرتها، ثم استعملوه وأذاعوه بعد أن هذبوه وصقلوه. وبهذا كانت لغة قريش مجمع لغات مختارة منتقاة من بين لغات القبائل كافة. وكان هذا سببًا من أسباب انتهاء الزعامة إليهم واجتماع أوزاع العرب عليهم.

وعليه فلا مانع أن تشتمل لغة قريش على مفردات بعض اللهجات الأخرى فتختلف بذلك قراءة عمر عن قراءة هشام.

---

(1) «صحيح البخاري» (٢٢٧٨) و«سنن أبي داود» (١/ ٥٤٩) واللفظ له.

توضيح حديث ابن مسعود رضي الله عنه:

وهو حجة من قال: إن الأحرف السبعة أمر غير اختلاف اللفظ، فعن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: **«كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجر، وآمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال، فأحلوا حلاله، و حرموا حرامه، و افعلوا ما أمرتم به، وانتهوا عما نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه وآمنوا بمتشابهه وقولوا: آمنا به كل من عند ربنا»**[1].

قال الحافظ فى « الفتح»: قال ابن عبد البر: هذا حديث لا يثبت؛ لأنه من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يلق ابن مسعود ، و قد ردّه قوم من أهل النظر، منهم أبو جعفر أحمد بن عمران ، قلت : وأطنب الطبري فى مقدمة «تفسيره» فى الرد على من قال به، و قد صحح الحديث المذكور ابن حبان والحاكم ، و فى تصحيحه نظر لانقطاعه بين أبى سلمة وابن مسعود[2].

وفي «مشكل الآثار» للطحاوي:

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن هذه السبعة أحرف المذكورة في هذه الآثار هي سبعة أنحاء ، كل نحو منها جزء من أجزاء القرآن خلاف المنحى الآخر منه، وذهبوا إلى أن كل حرف من هذه الأحرف هو صنف من الأصناف؛ لقول الله ﷻ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ ﴾ [الحج:١١]. الآية . فكان معنى الحرف الذي يعبد الله ﷻ عليه هو

(١) رواه أبو عبيد كما في «فتح الباري» (٩/ ٢٩) وحكم الحافظ ابن حجر بأنه منقطع الإسناد.

(٢) «فتح الباري» (٩/ ٢٩).

صنفًا من الأصناف التي يعبد الله ﷻ عليها ، فمنها ما هو محمود عنده ﷻ، ومنها ما هو عنده بخلاف ذلك ، فمن تلك الأحرف: حرف زاجر ، ومنها حرف آمر ، ومنها حرف حلال ، ومنها حرف حرام ، ومنها حرف محكم ، ومنها حرف متشابه ، ومنها حرف أمثال .

وسمعت أحمد بن أبي عمران يقول : هذا التأويل عندي فاسد ؛ وذلك أن أبي بن كعب قد روي عنه أن جبريل أتى النبي ﷺ قال: «**اقرأ على حرف**»، فاستزاده ، فقال: «**اقرأ على حرفين**» فقد علمنا أن الحرف الذي علمه أن يقرأ عليه محال أن يكون حرامًا لا ما سواه ، أو يكون حلالًا لا ما سواه؛ لأنه لا يجوز أن يقرأ القرآن على أنه حلال كله، ولا على أنه حرام كله . قال أبو جعفر: وهذا كما قال ابن أبي عمران(١) .

الجمع بين ما سبق تقريره من نزول القرآن على سبعة أحرف وقوله تعالى: ﴿لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ [النساء].

قال في «مناهل العرفان في علوم القرآن»:

إن الاختلاف الذي تثبته تلك الأحاديث غير الاختلاف الذي ينفيه القرآن. وهذا كافٍ في دفع التناقض فكلاهما صادق. وبيان ذلك أن الأحاديث الشريفة تثبت الاختلاف بمعنى التنويع في طرق أداء القرآن والنطق بألفاظه في دائرة محدودة لا تعدو سبعة أحرف وبشرط التلقي فيها كلها عن النبي ﷺ.

أما القرآن فينفي الاختلاف بمعنى التناقض والتدافع بين معاني القرآن وتعاليمه مع ثبوت التنويع في وجوه التلفظ والأداء السابق.

ومعنى ذلك أن نزول القرآن على سبعة أحرف لا يلزم منه تناقض ولا تخاذل

---

(١) (٧/ ١٢٧).

ولا تضاد ولا تدافع بين مدلولات القرآن ومعانيه وتعاليمه ومراميه بعضها مع بعض. بل القرآن كله سلسلة واحدة متصلة الحلقات محكمة السور والآيات متآخذة المبادئ والغايات مهما تعددت طرق قراءته ومهما تنوعت فنون أدائه.

وللمحقق ابن الجزري كلام نفيس يتصل بهذا الموضوع ننقل إليك شيئًا منه بقليل من التصرف إذ يقول: قد تدبرنا اختلاف القراءات فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال:

أحدها: اختلاف اللفظ لا المعنى.

الثاني: اختلافهما جميعًا مع جواز اجتماعهما في شيء واحد.

الثالث: اختلافهما جميعًا مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد لكن يتفقان في وجه آخر لا يقتضي التضاد.

فأما الأول: فكالاختلاف في ألفاظ: (الصراط) و(عليهم) و(يؤوده) و(القدس) و(يحسب) ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

وأما الثاني: فنحو لفظ (مالك) و(ملك) في الفاتحة؛ لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى: لأنه مالك يوم الدين وملكه، وكذا (ننشزها) بالزاي و(ننشرها) بالراء؛ لأن المراد بهما هو العظام. وذلك أن الله تعالى أنشرها؛ أي: أحياها وأنشزها؛ أي: رفع بعضها إلى بعض حتى التأمت فضمن الله المعنيين في القراءتين.

وأما الثالث: فنحو قوله تعالى:

﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾ قرئ بالتشديد والتخفيف في لفظ (كُذبوا) المبني للمجهول. فأما وجه التشديد فالمعنى: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذّبوهم. وأما وجه التخفيف فالمعنى: وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذَبوهم؛ أي:

كذَبوا عليهم فيما أخبروهم به.

فالظن في الأولى يقين، والضمائر الثلاثة للرسل. والظن في القراءة الثانية شك والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى في كلمة ﴿لِتَزُولَ﴾ وبكسر الأولى وفتح الثانية فيها أيضًا.

فأما وجه فتح الأولى ورفع الثانية من ﴿لِتَزُولَ﴾ فهو أن تكون كلمة ﴿إِنْ﴾ مخففة من الثقيلة؛ أي: وإن مكرهم كامل الشدة تقتلع بسببه الجبال الراسيات من مواضعها.

وفي القراءة الثانية ﴿إِنْ﴾ نافية؛ أي: ما كان مكرهم وإن تعاظم وتفاقم ليزول منه أمر محمد ﷺ ودين الإسلام. ففي الأولى تكون الجبال حقيقة وفي الثانية تكون مجازًا.

ثم قال أيضًا: فليس في شيء من القرآن تنافٍ ولا تضاد ولا تناقض. وكل ما صح عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجب قبوله ولم يسع أحدًا من الأمة رده، ولزم الإيمان به وأنه كله منزل من عند الله إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها واتباع ما تضمنته علمًا وعملًا ولا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظنًّا أن هذا تعارض. اهـ

إلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله:

«لا تختلفوا في القرآن، ولا تنازعوا فيه؛ فإنه لا يختلف ولا يتساقط: ألا ترون أن شريعة الإسلام واحدة حدودها وقراءتها وأمر الله فيها واحد؟! لو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء وينهى عنه الآخر كان ذلك الاختلاف. ولكنه جامع ذلك كله. ومن قرأ قراءة فلا يدعها رغبة عنها فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله»[1]. اهـ

(١) (ج ١ / ص ١٨٥).

أما من أراد أن يطلع على اختلاف التناقض والتضاد الذي وقع في كتب بعض الأديان السابقة فليراجع كتاب «الفصل في الملل، والأهواء والنحل» للإمام ابن حزم الأندلسي في فصل الكلام على اليهود وعلى من أنكر التثليث من النصارى(١).

* وفي «تفسير ابن كثير» تحت تفسير هذه الآية:

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا (٨٢) وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا (٨٣)﴾ [النساء].

يقول تعالى آمرًا عباده بتدبر القرآن، وناهيًا لهم عن الإعراض عنه، وعن تفهم معانيه المحكمة وألفاظه البليغة، ومخبرًا لهم أنه لا اختلاف فيه ولا اضطراب، ولا تضاد ولا تعارض؛ لأنه تنزيل من حكيم حميد، فهو حق من حق؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أفلا يتدبرون القرآن [أم على قلوب أقفالها] (٧)﴾ [محمد: ٢٤] ثم قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾ ؛أي: لو كان مفتعلًا مختلقًا، كما يقوله من يقوله من جهلة المشركين والمنافقين في بواطنهم ﴿لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ ؛ أي: اضطرابًا وتضادًّا كثيرًا. أي: وهذا سالم من الاختلاف، فهو من عند الله. كما قال تعالى مخبرًا عن الراسخين في العلم حيث قالوا: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧] أي: محكمه ومتشابهه حق؛ فلهذا ردوا المتشابه إلى المحكم فاهتدوا، والذين في قلوبهم زيغ ردوا المحكم إلى المتشابه فغووا؛ ولهذا مدح

---

(١) (ج ١ / ص ٨٢).

تعالى الراسخين وذم الزائغين[١].

* وفي «تفسير القرطبي» تحت تفسير هذه الآية:

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾؛ أي تفاوتًا وتناقضًا، عن ابن عباس وقتادة وابن زيد.

ولا يدخل في هذا اختلاف ألفاظ القراءات وألفاظ الأمثال والدلالات ومقادير السور والآيات. وإنما أراد اختلاف التناقض والتفاوت[٢].

* وفي «تفسير الألوسي» تحت تفسير هذه الآية:

﴿وَلَوْ كَانَ﴾؛ أي القرآن. ﴿مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾ كما يزعمون ﴿لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ بأن يكون بعض إخباراته الغيبية كالإخبار عما يسره المنافقون غير مطابق للواقع؛ لأن الغيب لا يعلمه إلا الله تعالى فحيث اطرد الصدق فيه ولم يقع ذلك قط، علم أنه بإعلامه تعالى ومن عنده، وإلى هذا يشير كلام الأصم والزجاج، وفي رواية عن ابن عباس: أن المراد لوجدوا فيه تناقضًا كثيرًا[٣].

* وفي «تفسير الكشاف» للزمخشري تحت تفسير هذه الآية:

لكان الكثير منه مختلفًا متناقضًا قد تفاوت نظمه وبلاغته ومعانيه، فكان بعضه بالغًا حد الإعجاز، وبعضه قاصرًا عنه يمكن معارضته، وبعضه إخبارًا بغيب قد وافق المخبر عنه، وبعضه إخبارًا مخالفًا للمخبر عنه، وبعضه دالًّا على معنى صحيح عند علماء المعاني. وبعضه دالًّا على معنى فاسد غير ملتئم، فلما

(١) (ج ٢ / ص ٣٦٤).
(٢) (ج ٥ / ص ٢٩٠).
(٣) (ج ٤ / ص ١٥٠).

تجاوب كله بلاغة معجزة فائتة لقوى البلغاء، وتناصر صحة معانٍ وصدق إخبار، علم أنه ليس إلا من عند قادر على ما لا يقدر عليه غيره، عالم بما لا يعلمه أحد سواه . فإن قلت : أليس نحو قوله : ﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأعراف]، ﴿كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾ [النمل : ١٠] ، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [الحجر] ، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾﴾ [الرحمن] من الاختلاف؟ قلت: ليس باختلاف عند المتدبرين(١).

* وفي «فتح القدير» تحت تفسير هذه الآية:

أي : تفاوتا وتناقضا ولا يدخل في هذا اختلاف مقادير الآيات والسور؛ لأن المراد اختلاف التناقض والتفاوت وعدم المطابقة للواقع، وهذا شأن كلام البشر لا سيما إذا طال وتعرض قائله للإخبار بالغيب، فإنه لا يوجد منه صحيح مطابق للواقع إلا القليل النادر(٢).

هل معنى الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن تلك القراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القراء؟

يظن بعض الناس أنه لا معنى للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن إلا تلك القراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القراء.

والجواب : إن هذه شبهة تعرض كثيرًا للعامة ومَن في حكمهم ممن لم يأخذوا من علوم القرآن والحديث بحظ ولا نصيب. فإن ذلك المعنى الذي زعموه غير صحيح من وجهين:

أحدهما: أن الأحرف التي نزل بها القرآن أعم من تلك القراءات المنسوبة

---

(١) (ج ١ / ص ٤٣٨).
(٢) (ج ١ / ص ٧٤١).

إلى الأئمة السبعة القراء عمومًا مطلقًا، وأن هذه القراءات أخص من تلك الأحرف السبعة النازلة خصوصًا مطلقًا؛ ذلك لأن الوجوه التي أنزل الله عليها كتابه تنتظم كل وجه قرأ به النبي ﷺ وأقرأه أصحابه، وذلك ينتظم القراءات السبع المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة السبعة القراء كما ينتظم ما فوقها إلى العشرة وما بعد العشرة وما كان قرآنًا ثم نسخ ولم يصل إلى هؤلاء القراء جميعًا؛ ولهذا نصوا في المذهب المختار على أنه يشمل كل وجوه القراءات صحيحها وشاذها ومنكرها كما سبق.

ثانيهما: أن السبعة لم يكونوا قد خلقوا ولا وجدوا حين نطق الرسول ﷺ بهذا الحديث الشريف. ومحال أن يفرض الرسول على نفسه وعلى أصحابه ألا يقرؤوا بهذه الأحرف السبعة النازلة إلا إذا علموا أن هؤلاء القراء السبعة قد اختاروا القراءة بها، على حين أن بين العهدين بضعة قرون، وعلى حين أن هؤلاء القراء وسواهم إنما أخذوا عن النبي ﷺ من طريق أصحابه ومن أخذ عنهم إلى أن وصلوا إليهم. فهذه الشبهة تستلزم الدور الباطل فهي باطلة.

وتستلزم أيضًا أن يبقى قول الرسول ﷺ: «**إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف**» عاريًا عن الفائدة غير نافذ الأثر حتى يولد القراء السبعة المعروفون، وتؤخذ القراءة عنهم. وذلك باطل أيضًا يكذبه الواقع من قراءة النبي صلوات الله وسلامه عليه وقراءة أصحابه وتابعيه بالأحرف السبعة من قبل أن يولد القراء السبعة المعروفون.

فصل في فضل علم القراءات

يرجع شرف كل علم لموضوعه، ولأن علم القراءات موضوعه القرآن الكريم الذي أنزله رب العالمين هداية للبشر وبلغه رسوله الأمين ﷺ فهو من أشرف العلوم وأعظمها، إذ إنه يتعلق بحفظ ما أجمع الصحابة على إثباته من القرآن ونقله للأمة، فهو فرض كفاية لابد أن يقوم به المسلمون، وهو جزئية متضمنة تحت قوله ﷺ: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**».

وإن كنا ندرك تمامًا أن تعليم القرآن يشمل تعلم معانيه بالأساس وفهمه والعمل به وهداية الناس إليه خاصة فيما يتعلق بالتوحيد ومحاربة الشرك؛ فإن علم القراءات له باع طويل من ذلك، إذ إن المعاني لا تحمل إلا في ألفاظ لابد من ضبطها .

ولقد عاب الله اليهود لتغييرهم اللفظ إذا قيل لهم: قولوا : «حطة»، فقالوا: «حنطة». فلامهم على تغيير اللفظ كما لامهم على تغيير العمل، ومن الأمور المتيقن منها أن المسلمين جميعًا حريصون على ألا يُبدل حرف واحد من القرآن فضلًا على لفظه، وهذا لا يتأتى إلا بضبط القراءة على المشايخ كما هو معروف ومشهور عند القراء .

والأمر الثاني: أنه تحقيق لأمره ﷺ في الحديث الصحيح عند أبي يعلى وغيره «اقرءوا كما علمتم» فالقراء ينفذون هذا الحديث على خير وجه سواءً في تجويد القرآن أو في القراءات، فكل منهم له إسناده الذي سمع به وأسمع إلى رسول الله ﷺ؛ وهذا الحديث في رأيي - فإن كان صوابًا فمن الله وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان مما أقول ـ هو أقوى الأدلة على وجوب تجويد القرآن؛ إذ إن من يقرأ بدون تجويد ليس له إسناد بذلك إلى رسول الله ﷺ، وقد

رأيت المقرئين في زماننا لا يجيزون أحدًا حتى يقرأ بالتجويد، وينقلون ذلك عن مشايخهم فهم أحظى الناس بهذا الحديث، وغيرهم لم يقرءوا كما علمت الأمة؛ والله أعلم.

والثالث أن علم القراءات فيه من الفوائد العظيمة الجليلة منها:

١ـ **الفوائد العقيدية**: كمثال قراءة أهل الكوفة عدا عاصمًا ﴿بل عجبت ويسخرون﴾ بضم التاء في ﴿عجبت﴾ فإنها كافية للرد على من أنكر نقل أحاديث الصفات وردها؛ فإنها صفة في القرآن يتلقاها المسلمون بدون كيف؛ لأن كيف عن هذا مرفوع، هذا في القراءات المتواترة ومما في قراءة ابن محيصن وهي من القراءات الشاذة ـ وهي حجة عند جمهور العلماء ـ ﴿وفي السماء رازقكم وما توعدون﴾.

٢ـ **الفوائد الفقهية**: ومنها الخلاف الفقهي المبني على قراءتي ﴿لامستم﴾ و﴿لمستم﴾ وهما متواترتان، إلى غيرها من القضايا .

٣ـ **الفوائد اللغوية**: وهي أكثر الفوائد ويعلمها أهل النحو واللغة جيدًا.

٤ـ **الفوائد العملية القلبية**: وكيف لا ومن يتعلم هذا العلم يشغل جل وقته بالقرآن وفي الحرف الواحد عشر حسنات، ولابد لمتلقي هذا العلم من الإكثار من قراءة القرآن حتى يحافظ عليه، وكفى بهذه وسيلة إلى العناية العظيمة بالقرآن مما يزيد من ثواب القراءة؛ وكذلك فكثرة القراءة ترقق القلب إلى غير هذا من الفوائد من بركات وخيرات نسأل الله تعالى أن ينعم بها علينا .

ومع عظم هذا النفع لهذا العلم فللأسف لا نرى من المشمرين لتعلمه إلا القليل، بل قد ينشغل الكثير بقضايا فرضية عن هذا العلم العملي العظيم، وقد يقول البعض: إنه يحتاج لجهد؛ وهذا أمر لا ينكر فالقارئ يعتمد بعد الله تعالى

على حفظه، لا على الكتب والرجوع إليها، وبالتالي فلا بد أن يبذل جهدًا كبيرًا، فإذا أقبل على ذلك؛ أقبل الله عليه فحبب إليه هذا العلم ويسره له وجعله شغله الشاغل في كل أحواله، حتى في رقوده ورواحه ومجيئه، ولا بد من سد هذه الثغرة بإقبال أهل الجد والإخلاص عليها، ولا نغتر بكثرة من يتخرج من المعاهد المعنية بهذا، فإنه للأسف الشديد ينسى معظمهم هذا العلم بعد التخرج، فبعد دراسة عدة سنوات قد تسأل بعضهم عن مسألة بسيطة في هذا العلم فإذا هو قد نسيها، وأقرر هذا عن يقين وتجربة وهناك أمثلة لهذا لا أطيل بذكرها.

مسألة في اعتراض بعض النحويين على بعض القراءات

سوف تجد في هذا التفسير في عدة مواضع منه[1] اعتراض بعض النحويين على بعض القراءات المتواترة، ووافقهم الإمام الشوكاني في أكثر من عشرة مواضع، وأحيانًا يأتي برد نحاة آخرين أو يسكت أحيانًا، ولم يتبين لهذا ضابط واضح لديَّ في منهجه هذا، فأحيانًا يقول: اللغة ضابط ويدفع ما نقله جمهور الأمة من تواتر القراءات السبع وأحيانًا يقول: إذا ثبتت الرواية فلا رد لها.

والصواب من هذا هو أن القراءة إذا صحت ووافقت الخط فلا يُلتفت لكلام النحاة في ذلك للأسباب التالية:

١ـ لا توجد قراءة عشرية ردها النحاة إلا وقد رد عليهم نحاة آخرون؛ وهذا بالاستقراء، وحيث إن اللغة تتثبت بالنقل فإن من علم حجة على من لم يعلم.

٢ـ قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرسالة»: لا يحيط باللغة إلا نبي[2].

فهذا يدل على أن أكثر لغات العرب لم تصل إلينا؛ ولذلك لا يحق لأحد من النحاة أو اللغويين الادعاء بالإحاطة باللغة كلها، ثم يرتب على ذلك نفي شيء من القراءات بدعوى أن لغة العرب لا تحتمله.

٣ـ العمدة عند النحاة في إثبات اللغة والنحو هو النقل عن العرب فيكفي أن يقول سيبويه: سمعت أعرابيًا يقول كذا. حتى يثبتوا حكمًا نحويًا، ويكفي أن يقول الأصمعي: مررت بعجوز تقول كذا فيقبلون هذه اللغة، والعجيب في شأنهم أنه لو نقل مثل الإمام ابن عامر قارئ الشام بيت شعر لأثبتوا به لغة؛ لأنه عربي صريح، ولكن إذا نقل ابن عامر عن أبي الدرداء عن عثمان بن عفان -

(١) كما في قراءة حمزة: ﴿والأرحامِ﴾، بمصرخيِّ، ﴿فما اسطاعوا﴾... الخ.
(٢) «المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب» (١ / ١).

ضما- عن الرسول ﷺ قراءة، وقرأ بها في مسجد دمشق الجامع على العديد من فصحاء العرب وخلفاء المسلمين وفقهائهم قالوا: ليس بحجة.

فانظر، يقبلون نقله للشعر ولا يقبلون نقله للقرآن فكيف يُقبل منهم هذا؟! ومجرد تأمل هذا يكفي لتقديم القراءات الثابتة على أقوال النحاة المضطربة، ويكفي أن تعلم أنهم يحتجون بخمسين بيت لا يعلم من قالها؛ لأن سيبويه ضمنها كتابه ثقة بسيبويه، ولا يقبلون النقل من عربي فصيح عن عربي فصيح عن رسول الله ﷺ، ولزيادة توضيح هذا الأمر انظر رد أبي حيان على الزمخشري في رده قراءة ابن عامر : ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم﴾.

٤ـ أن رد النحاة قد يتضمن تغليط الصحابة في رسم المصحف كما ردوا قراءة ابن عامر السابقة وهي مرسومة في مصحف الشاميين ﴿شركائهم﴾ بياء عليها همزة، فلو قبلنا ردهم لقبلنا الطعن في إجماع الصحابة على الرسم العثماني، لكن النحاة ـ وأغلبهم ليسوا من أهل هذا الفن ـ لا يعلمون ما يترتب على مذاهبهم من أقوال تطعن في حفظة الشريعة من الصحابة وغيرهم.

٥ـ أن بعض النحاة يستسهل كثيرًا توهيم القراء والرواة، وهذا يترتب عليه ضعف الثقة بما ينقلون ويفتح أبوابًا للطعن في المنقول وقد وقع ذلك، فإن أهم ما يُدرِّسه المستشرقون مسألة القراءات وكلام النحاة فيها، وهذا قد فتح بابًا من الشر استدعى جهدًا من أهل العلم في سده وإغلاقه. ولو خالطت القراء لعلمت مدى تحريهم في نقل كلام الله ﷻ، فهم لا ينقلون إلا شيئًا قد تيقنوا منه، ويريدون وجه الله بذلك، وهم أهل لذلك كيف لا؟ وقد اختارهم الله ﷻ لحفظ كتابه وصون كلامه وجعل صدورهم أوعية لنقل هذا القرآن العظيم.

وإن كان توهيم الرواة من المحدثين عمل يتجنبه العلماء قدر طاقتهم، حيث إن من أصولهم أن الجمع مهما كان أولى من الترجيح وتخطئة الرواة،

فالقراء أولى بهذا؛ لأن منقولهم أولى في الضبط وهو محفوظ في مصاحف مكتوبة من زمن الصحابة، ثم إن النقل عندهم أضبط من نقل المحدثين؛ لأن كثيرًا منهم لا يكتفون بالسماع من المشايخ بل لا بد أن يقرءوا بأنفسهم القرآن أمام الشيوخ حتى يجازوا، كما عند جمهور القراء وهذا هو المعمول به في زماننا وفيه قصص عجيبة تدل على مدى حرصهم على ذلك فلا أطيل بسردها.

٦ـ ويكفي في الرد على ما أثاره الإمام الشوكاني خاصة كلامه على قراءة نافع ومن معه ﴿أمن هو قانت﴾ في سورة الزمر بتخفيف الميم من ﴿أمن﴾، فقد رد في ذلك على منهجه في رد بعض القراءات تبعًا لرد بعض النحاة لها عندما قال:

وأما على القراءة الثانية فقيل: الهمزة للاستفهام دخلت على «من» والاستفهام للتقرير ومقابله محذوف؛ أي: أمن هو قانت كمن كفر. وقال الفراء: إن الهمزة في هذه القراءة للنداء و﴿من﴾ منادى وهي عبارة عن النبي ﷺ المأمور بقوله: ﴿قل تمتع﴾. والتقدير: يا من هو قانت قل: كيت وكيت. وقيل التقدير: يا من هو قانت إنك من أصحاب الجنة. ومن القائلين بأن الهمزة للنداء الفراء، وضعَّف ذلك أبو حيان وقال: هو أجنبي عما قبله وعما بعده. وقد سبقه إلى هذا التضعيف أبو علي الفارسي واعترض على هذه القراءة من أصلها أبو حاتم والأخفش ولا وجه لذلك فإنه «إذا ثبتت الرواية بطلت الدراية».

فصل في تواتر القراءات وشهرتها

وإنما أسوق هذا الفصل لرد دعوى الإمام الشوكاني في تفسيره كما ذكر تحت قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ وغيره من المواضع بأن القراءات السبعة غير متواترة؛ لأنها وردت بأسانيد آحاد كما في بعض كتب القراءات، والظاهر -والله أعلم- أن الإمام الشوكاني لم يطلع على كثير من كتب القراءات، ويكفي لرد دعواه أن يطلع القارئ الكريم على كتاب «الكامل» للهذلي، وقد قمت بتجميع أسانيده في طبقات لتأكيد قضية تواتر القراءات العشرة لا السبعة فقط.

ويستعمل العلماء كلمة التواتر لإفادة أن المنقول متيقن الثبوت عمن نقل عنه، والمشهور عند جمهور العلماء تواتر القراءات السبع واختار كثير من الأصوليين تواتر العشرة، وتواترها متفق عليه بين القراء. قال في «مراقي السعود»:

- وليس منه ما بالاحاد روى — فيه ثلاثة فيجوز به نفي قوي
- كالاحتجاج غير ما تحصلا — فيه ثلاثة فجوز مسجلا
- صحة إسناد ووجه عربي — ووفق خط شرط ما أبي
- مثل الثلاثة وصحح النظر — تواترًا لها لدى من قد غبر
- تواتر السبع عليه أجمعوا — ....

فالثابت عند الجمهور تواتر العشر بجزئيتها، واختار بعضهم عدم تواتر الثلاث، واختار آخرون عدم تواتر بعض جزئيات القراءة ومنهم الشوكاني، وقال ابن تيمية: هذا يفصل في موضع آخر، ولم أجد له موضعًا فصله فيه. وليته فعل

فإنه من أعظم الأصوليين في هذه الأمة -جزاه الله خيرًا- ويرى معاصره الإمام السبكي التواتر في الجزيئات حتى عند عوام الأمة كما نقل ذلك عنه ابن الجزري في كتابه «النشر في القراءات العشر»، وكل هذا الاختلاف بينهم لا يتعلق بإجازاتهم القراءة بكل ما ورد من القراءات العشر فحتى من تكلم في هذه المسألة يجيز ذلك، وهذا ما يهمنا فإننا متيقنون من حفظ الله تعالى لكتابه بكل جزئياته، وأن الأسانيد الموجودة الآن لرسول الله ﷺ قد حفظها الله، وهي عين ما قرأه الرسول ﷺ، وكل الحفاظ في زماننا متيقنون من ذلك، وعليه فأنا أستعمل لفظ «متواتر»؛ لأنه ما أدين الله به في نقل هذه القراءات، أما من يأخذون بشهرة الثلاثة المتممة وتلقيها بالقبول فهم كذلك متيقنون من ثبوتها وجواز القراءة بها فـ«اليقين في ثبوت هذه القراءات» اصطلاح يوافق عليه كل حفاظ زماننا والحمد لله تعالى.

وعليه فاستعمالي لكلمة (متواتر) هو بمعنى قطعي الثبوت عند كل القراء وبمعناه اللفظي عند جمهورهم ولا مشاحة في الاصطلاح.

لكن هل عندما انتقد الإمام الشوكاني كلمة (التواتر) كان على أحد المذهبين؟ الظاهر أنه لم يكن على أحد من مذاهب القراء؛ لأنه استساغ من خلال نفي التواتر أن يرد بعض القراءات السبع، وهذا مذهب ثالث ليس عليه أحد من القراء، فضلًا عن أن يكون عليه إجماع القراء المعتبرين كما زعم ذلك الإمام الشوكاني تحت تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ﴾[الأنعام:١٣٧]. الآية، بل هو أشبه بمذهب بعض النحاة الذين بينا ضعفه في فصل سابق، وعلى أي حال فمن خلال تحقيق هذا الكتاب يبدو أن الإمام الشوكاني ليس من القراء، ومذهبه عند القراء خطأ يقينًا لما أسلفنا، ويكفي أن رده لقراءة ابن عامر ﴿وكذلك زين لكثير﴾ الآية بسورة

الأنعام يلزم منه رد رسم المصحف العثماني الذي أرسله الخليفة الراشد عثمان بن عفان لأهل الشام.

ولعل هذا لم يتبين له؛ لأنه دافع عن قراءة نافع ومن معه ﴿الظنونا﴾ بسورة الأحزاب حيث قال:

واختلف القراء في هذه الألف في ﴿الظنونا﴾: فأثبتها وصلًا ووقفًا نافع وابن عامر وأبو بكر، ورويت هذه القراءة عن أبي عمرو والكسائي وتمسكوا بخط المصحف العثماني وجميع المصاحف في جميع البلدان فإن الألف فيها كلها ثابتة.اهـ

فهذا الاضطراب في قضية واحدة من أهم قضايا علم القراءات يدل على عدم التبحر في هذا العلم وعدم معرفة لازم مذهبه في رد الرسم العثماني؛ والله الموفق.

مراحل جمع القرآن الكريم

قال الخطابي: إنما لم يجمع النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ القرآن في المصحف؛ لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلما انقضى نزوله بوفاته ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك وفاء بوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة فكان ابتداء ذلك على يد الصديق بمشورة عمر .

القول في جمع القرآن ثلاث مرات

وقال الحاكم في «المستدرك»:

جمع القرآن ثلاث مرات

إحداها: بحضرة النبي ثم أخرج بسند على شرط الشيخين عن زيد بن ثابت قال: كنا عند رسول الله نؤلف القرآن من الرقاع... الحديث.

الثانية: بحضرة أبي بكر؛ روى البخاري في «صحيحه» عن زيد بن ثابت قال: أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحر بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، فقلت لعمر: كيف تفعل شيئًا لم يفعله رسول الله؟! قال عمر: وهو والله خير؛ فلم يزل يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر؛ قال زيد: قال أبو بكر: إنك شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله فَتَتَبَّعِ القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلان شيئًا لم يفعله رسول الله؟! قال: هو والله خير. فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح به صدر أبي بكر وعمر، فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف

وصدور الرجال؛ ووجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع غيره (لقد جاءكم رسول) حتى خاتمة براءة فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر.

قال أبو شامة: وكان غرضهم ألا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي لا من مجرد الحفظ قال: ولذلك قال في آخر سورة التوبة لم أجدها مع غيره؟ أي: لم أجدها مكتوبة مع غيره؛ لأنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة.

وقد أخرج ابن أشته في المصاحف عن الليث بن سعد قال: أول من جمع القرآن أبو بكر وكتبه زيد، وكان الناس يأتون زيد بن ثابت فكان لا يكتب آية إلا بشاهدي عدل، وأن آخر سورة براءة لم توجد إلا مع خزيمة بن ثابت فقال: اكتبوها فإن رسول الله جعل شهادته بشهادة رجلين. فكتب.

قال الحاكم: والجمع الثالث هو ترتيب السور في زمن عثمان:

روى البخاري عن أنس أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة فقال لعثمان: أدرك الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى. فأرسل إلى حفصة، أن أرسلي إلينا الصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنه إنما نزل بلسانهم. ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق

بمصحف مما نسخوا[1].

وأخرج ابن أبي داود بسند صحيح عن سويد بن غفلة قال: قال علي: لا تقولوا في عثمان إلا خيرًا فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا، قال: ما تقولون في هذه القراءة فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك وهذا يكاد يكون كفرًا. قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف. قلنا: نعم ما رأيت.

قال ابن التين وغيره: الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته؛ لأنه لم يكن مجموعًا في موضع واحد فجمعه في صحائف مرتبًا لآيات سوره على ما وقفهم عليه النبي؛ وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءة حتى قرؤوه بلغاتهم على اتساع اللغات، فأدى ذلك إلى تخطئة بعضهم بعض فخشي من تفاقم الأمر في ذلك فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتبًا لسوره، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجًّا بأنه نزل بلغتهم وإن كان قد وُسع قراءته بلغة غيرهم رفعًا للحرج والمشقة في ابتداء الأمر، فرأى أن الحاجة إلى ذلك قد انتهت فاقتصر على لغة واحدة.

وقال الحارث المحاسبي: المشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان وليس كذلك، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيارٍ وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات، فأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي نزل بها القرآن فأما السابق إلى

(١) «صحيح البخاري» (٤ / ١٩٠٨).

الجمع من الحملة فهو الصديق، وقد قال علي: لو وليت لعملت بالمصاحف عمل عثمان بها[١].

فقد أرشد الخليفة الراشد عثمان زيد بن ثابت ومن معه ممن أمروا بكتابة المصحف، إلى أنهم إذا وجدوا اختلافًا بين الأحرف أثبتوه بلغة قريش. فهذا الذي دعى الخليفة الراشد عثمان لقصر المباح من القراءة باللهجات الشتى على لهجة قريش وحدها، ثم أجمع الصحابة على متابعته فيما فعل.

فقد كانت الأحرف السبعة في بدء الوحي رحمة بالأمة وكانت القراءة بها شيئًا مباحًا للمسلمين كما ورد في الحديث «**فأيما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا**»[٢] فلم تكن الأمة مكلفة بحفظ الأحرف السبعة.

لكن وجد عثمان أن الداعي لذلك قد زال معظمه باختلاط القبائل العربية تحت مظلة الإسلام حتى أجاد بعضهم لهجات بعض، وعرفوا الفوارق بين لهجاتهم وأصبحوا قادرين على التحدث بلهجات بعضهم بعضًا فقلَّت الحاجة لوجود الأحرف، وبدأ ينشأ خلاف بين الجند في الغزوات فيقول بعضهم: قراءتي أفضل من قراءتك. فجاء حذيفة مذعورًا إلى عثمان فقال له: أدرك الناس قبل أن يصيبهم ما أصاب اليهود والنصارى، فتشاور الصحابة واجتمعوا على جعل القرآن على لغة قريش وبذلك استطاعوا:

١ـ أن يخففوا العبء على غير العرب ممن أسلم حتى يجيدوا لسانًا واحدًا.

٢ـ دفعوا الخلاف بين المسلمين.

هذا مع قلة مصلحة مراعاة اختلاف لهجات القبائل العربية بعد اختلاطها في

(١) «الإتقان في علوم القرآن» (١ / ١٦٠).
(٢) أخرجه مسلم (١/ ٥٦٢ ، رقم ٨٢١).

ظل الإسلام؛ ولتقريب هذا بضرب مثل من واقعنا في هذا الزمان فإنك ترى العرب الذين اختلطوا في بلد واحد في زماننا هذا كالمملكة السعودية يسهل عليهم الكلام بلهجات بعضهم بعضًا، بل قد تجد مصريًّا يجيد اللهجة السعودية حتى لا يعرف أهلها أنه مصري بعكس من لم يغادر بلاده فيجد ذلك صعبًا عليه، فقد كان اختلاط القبائل العربية أقوى مُعِينٍ على رفع الحاجة للأحرف السبعة، فعندما قلّت المصلحة في الأحرف السبعة وخشي المفسدة من الاختلاف بين المسلمين، والصعوبة على غير العرب أجمع عثمان ومن معه على كتابة المصحف على لهجة واحدة هي لهجة قريش.

لكن لماذا اختار عثمان زيدًا وكان من أصغر الصحابة؟

اختاره لأنه كان يضبط العرضة الأخيرة للقرآن والتي قرأها رسول الله ﷺ على جبريل مرتين كما في الحديث الذي رواه البخاري[1] عن فاطمة -عليها السلام- أسر إليَّ النبي ﷺ أن «**جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة، وإنه عارضني العام مرتين ولا أراه إلا حضر أجلي**».

فزيد يستطيع أن يثبت في المصحف ما كان في آخر عرضة للقرآن فقط دون ما كان منسوخًا، فقام بذلك خير قيام، أما غيره من كبار الصحابة كأبي وابن مسعود فبقي عندهم شيء من المنسوخ ولذلك قال عمر عن أبي: إن أبيًّا أقرؤنا للمنسوخ . فلهذا تم اختيار زيد فكتب المصحف في عدة نسخ أرسل عثمان منها إلى الأمصار فمنها نسخة الإمام وهي التي احتفظ بها عثمان عنده ونسخ أرسلها للمدينة والشام والبصرة والكوفة فهذه خمس نسخ، وقيل: إنه أرسل لمكة وكذلك اليمن والبحرين نسخًا كذلك، فالتزم أهل كل مصر بالنسخة التي

(١) (٤/ ١٩١١).

وردت إليهم مع حفظ الصدور الذي هو المعول عليه في نقل القرآن كما ورد في الحديث في «صحيح مسلم»[1]:

عن عياض بن حمار المجاشعي أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم في خطبته: **«ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني يومي هذا، كل مال نحلته عبدًا حلال، وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا، وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب، وقال: إنما بعثتك لأبتليك وأبتلي بك، وأنزلت عليك كتابًا لا يغسله الماء تقرؤه نائمًا ويقظان»**.

وقال في «جمع الجوامع» أو «الجامع الكبير» للسيوطي[2]:

«صفتي أحمد المتوكل ليس بفظ ولا غليظ يجزى بالحسنة الحسنة ولا يكافئ بالسيئة مولده بمكة ومهاجره طيبة، وأمته الحمادون يأتزرون على أنصافهم ويوضئون أطرافهم أناجيلهم في صدورهم يصفون للصلاة كما يصفون للقتال، قربانهم الذي يتقربون به إليَّ دماؤهم رهبان بالليل ليوث بالنهار».

قال السيوطي: أخرجه الطبراني عن ابن مسعود، وقال الهيثمي (٨/ ٢٧١): فيه من لم أعرفهم.

وفي «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (٧/ ٢٥):

قال محمد بن يحيى بن أبي عمر: ثنا سفيان عن ابن جدعان قال: قال فلان - رجل من أصحاب النبي ﷺ أتى رسول الله ﷺ - صفته في التوراة عندي أحمد

(١) (٨/ ١٥٨).
(٢) (١/ ١٣٧٠٥)

المختار مولده مكة ومهاجره المدينة- أو قال: طيبة- أمته الحامدون الله على كل حال- وربما قال: على كل شرف- صفوفهم في القتال صفوفهم في الصلاة أناجيلهم صدورهم- وربما قال: قلوبهم-.

هذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان.

وقال في «فيض القدير» (٤ / ٢٥٧):

رمز المصنف لحسنه، قال الهيثمي : فيه من لم أعرفهم.

فقوله: «كتابًا لا يغسله الماء» وقوله: «أناجيلهم في صدورهم» تفيد أن الأصل هو حفظ الصدور فطابق أهل الأمصار ما حفظوه عن الصحابة مع النسخ فأثبتوا ما وافق وتركوا مما يحفظون ما خالف المصحف العثماني، على أساس أنه ترك لمباح من أجل فريضة، فالفريضة دفع الخلاف، وذلك كما ترك ابن مسعود القصر في الصلاة في منًى لأجل فريضة وهي الائتلاف والتوحد كما ورد عنه.

فنتج عن حفظ الصدور وموافقة رسم المصاحف هذه القراءات التي يقرأ بها إلى الآن، والصواب في هذا أنها عشرة قراءات متلوة بالإسناد من حفاظ عصرنا إلى رسول الله ﷺ لا سبعة فقط.

وأصبح المعيار لصحة أية قراءة أن تكون: متصلة سندًا إلى زماننا هذا، مع موافقة خط مصحف من المصاحف العثمانية، مع موافقة اللغة العربية ولو بوجه.

ولا توجد قراءة واحدة تخالف اللغة مما اجتمع فيه الشرطان الأولان، وما ورد من اعتراض بعض النحاة على قراءات، فقد رد عليهم من هو مثلهم أو أعلم وأكثر منهم.

قائمة بالمراجع

* «فتح القدير»، محمد بن علي الشوكاني، طبعة دار المعرفة ـ بيروت.

* «المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات»، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، «دار» للطباعة والنشر ١٩٨٦ ـ استانبول ـ تركيا

* «تفسير البحر المحيط»، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٣ـ ١٤٠٢ .

* «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر»، أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي الشهير، رواه وصححه وعلق عليه الشيخ علي حمد الضباع، الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي ، شارع المشهد الحسيني ـ القاهرة ـ مصر .

* «النشر في القراءات العشر».

المؤلف : الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري).

مراجعة : علي محمد الضباع .

الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

* «تفسير القرطبي»: أعاد طباعته دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ عام ١٩٦٦

* «الكشاف» للزمخشري، محمود بن عمرو، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٦٥ ـ ١٩٤٦ ـ الطبعة الأولى .

* «غاية النهاية في طبقات القراء»، الحافظ ابن الجزري. تحقيق برجستشر.

* «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»، ابن حَجَر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

طبعة المكتبة العلمية - بيروت - لبنان، تحقيق محمد علي النجار - مراجعة علي محمد البجاوي

* «المحرر الوجيز»، ابن عطية الأندلسي

* «روح المعاني»:

المؤلف : محمود الألوسي أبو الفضل

الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت.

* «فتح الباري»، الحافظ ابن حجر، الطبعة السلفية.

* «لسان العرب»:

المؤلف : محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري .

الناشر : دار صادر ـ بيروت .

الطبعة الأولى .

* «معاني القرآن للفراء».

* «صحيح البخاري»: محمد بن إسماعيل البخاري ـ دار ابن كثير ـ اليمامة ـ بيروت ـ ١٤٠٧-١٩٨٧ ـ تحقيق د.مصطفى ديب البنا.

* «تفسير الرازي»، محمد بن عمر، الناشر دار الكتب العلمية طهران ـ الطبعة الثانية .

الجزء الأول

الفاتحة

(ص٢٢) ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ قرئ ﴿ملك﴾ و﴿مالك﴾ و﴿ملْك﴾ و﴿مَلَكَ﴾ بصيغة الفعل [١].

(ص٢٢) ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾ قراءة السبعة وغيرهم بتشديد الياء [٢].

(ص٢٣) ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾ قرأ الجمهور بالصاد، وقرأ ﴿السراط﴾ بالسين والزراط بالزاي [٣].

(ص٢٥) عن الحسن أنه كان يقرأ: ﴿عليهمي﴾ بكسر الهاء والميم وإثبات الياء، وأخرج ابن الأنباري عن الأعرج أنه كان يقرأ: ﴿عليهمو﴾ بضم الهاء والميم وإلحاق الواو، وأخرج أيضًا عن ابن كثير أنه كان يقرأ: ﴿عليهمو﴾ بكسر الهاء وضم الميم مع إلحاق الواو، وأخرج أيضًا عن أبي إسحاق أنه قرأ ﴿عليهم﴾ بضم الهاء والميم من غير إلحاق واو [٤].

---

(١) قرئ في المتواتر ﴿مَلِكِ﴾ بفتح الميم وكسر اللام قرأها نافع وابن كثير وأبو عمر وابن عامر وحمزة وأبو جعفر، و﴿مَالِكِ﴾ على وزن فَاعِل قرأها عاصم والكسائي ويعقوب وخلف وغير هذا شاذ. «النشر» (١/ ٢٧١)، «البحر» (١/ ٢٠)

(٢) وهي قراءة العشرة كلهم، وغيره مما ذكره الإمام شاذ. «المحتسب» (١/ ٣٩)، «البحر» (١/ ٢٣).

(٣) قرأ جمهور أهل التواتر بالصاد، وهو وجه عن قنبل وخلاد، وقرأ قنبل في الوجه الثاني ورويس عن يعقوب بالسين، وقرأ خلف عن حمزة وخلاد في الوجه الثاني بالصاد يُشمُّه زايًا كنطق عوام أهل مصر لحرف الظاء في العامية، أما ما ذكره الإمام من القراءة بالزاي خالصة فشاذة. «النشر» (١/ ٢٧١)، «البحر» (١/ ٢٥).

(٤) المتواتر فيما ذكره الإمام هي قراءة ابن كثير ﴿عَلَيْهِمُو﴾ بكسر الهاء وضم الميم وإلحاق
=

وأخرج ابن أبي داود عن عكرمة والأسود أنهما كانا يقرءان كقراءة عمر السابقة (ذكرها) (ص٢٤) وهي: (صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين) [٥].

(ص٢٦) ذكر الوارد في آمين [٦].

=

الواو نطقًا ووافقه قالون بخلف وأبو جعفر، وغير هذا مما ذكره الإمام شاذ، ويزاد على ما ذكره في المتواتر القراءة بكسر الهاء وسكون الميم عن الجمهور، وبضم الهاء وسكون الميم عن حمزة ويعقوب وهي لغة هذيل. «المحتسب» (١/ ٤٣) وعزا فيه للحسن، كما عزاه الإمام، وكذلك للأعرج في وجه، والصواب ابن أبي إسحاق وعزا له ﴿عليهمو﴾ بضم الهاء والميم ثم واو وترجمة ابن أبي إسحاق في طبقات القراء لابن الجزري (٤١٠)، وانظر: «النشر» (١/ ٢٧٣)، و«البحر» (١/ ٢٦).

(٥) هذه قراءة شاذة مخالفة لرسم المصحف العثماني كما هو واضح. «البحر» (١/ ٢٨-٢٩).

(٦) ﴿آمين﴾ ليست من القرءان والمشهور فيها ﴿آمين﴾ على وزن فاعيل «البحر» (١/ ٣٢)، «الكشاف» (١/ ٧٥).

سورة البقرة

(ص٣٩) وقد قرئ ﴿غشاوةً﴾ بالنصب(٧).

(ص٤١) وقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ﴿يخادعون﴾ في الموضعين، وقرأ حمزة وعاصم والكسائي وابن عامر في الثاني ﴿يخدعون﴾ (٨).

(ص٤٢) والقراء مجمعون على فتح الراء من قوله: ﴿مرض﴾ إلا ما رواه الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأ بإسكان الراء(٩).

(ص٤٢) وقرأ حمزة وعاصم والكسائي ﴿يكذبون﴾ بالتخفيف والباقون بالتشديد(١٠).

(ص٤٣) وقرأ محمد بن السميقع وأبو حنيفة ﴿لاقوا﴾(١١).

(ص٤٥) قال في قوله تعالى: ﴿اشتروا الضلالة﴾ وقرأ يحيى بن يعمر بكسر الواو على أصل التقاء الساكنين، وقرأ أبو السماك العدوي بفتحها؛ لخفة الفتحة، وأجاز الكسائي همز الواو(١٢).

---

(٧) هذه قراءة شاذة. انظر: «النشر» (٢٠٧)، «البحر» (١/ ٤٩)، وعزاها للمفضل.

(٨) هو كما قال الإمام ويزاد على من قرأ: ﴿يخادعون﴾ في الثاني: ﴿يخدعون﴾ أبو جعفر ويعقوب وخلف. انظر: «النشر» (٢/ ٢٠٧).

(٩) هذه رواية شاذة عن أبي عمرو، والمتواتر عنه كالجمهور مَرَض بفتحتين. «النشر» (٢/ ٢٠٧)، «المحتسب» (١/ ٥٣)، وعزاها لأبي عمرو، و«البحر» (١/ ٥٨).

(١٠) هو كما قاله الإمام، ويزاد على من قرأ بالتخفيف خلف، والباقون جميعًا بالتشديد من التكذيب. «النشر» (٢/ ٢٠٧).

(١١) هذه قراءة شاذة، وضبط كلمة «السَّمَيْقَع» بفتح السين والميم وسكون الياء ثم فتح القاف وهو صغير الرأس، وانظر: «لسان العرب» (٦/ ١٦٨).

(١٢) هذا كله شاذ، وما أجازه الكسائي هو لغة ولم يَقْرأ بذلك في المتواتر، والمتواتر هو ضم الواو للمناسبة. «النشر» (٢/ ٢٠٨)، «المحتسب» (١/ ٥٤)، «البحر» (١/ ٧١).

(ص٤٦) في ﴿ظلمات﴾ جمع ظلمة قرأ الأعمش بإسكان اللام على الأصل، وقرأ أشهب العقيلي بفتح اللام[١٣].

(ص٤٦) وقرأ ابن مسعود ﴿صمًّا بكمًا عميًا﴾ بالنصب، على الذم[١٤].

(ص٤٨) وقرأ مجاهد ﴿يخطف﴾ بكسر الطاء، والفتح أفصح[١٥].

(ص٥٣) والوقود بالفتح، الحطب، وبالضم التوقد؛ أي: المصدر، وقد جاء فيه الفتح[١٦].

(ص٥٦) وقد قرأ ابن محيصن وابن كثير في رواية عنه ﴿يستحي﴾ بياء واحدة، وهي لغة تميم وبكر بن وائل[١٧].

(ص٥٧) وقرأ الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج ﴿بعوضة﴾ بالرفع وهي لغة تميم[١٨].

(ص٦٠) وقد قرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق وسلام ويعقوب بفتح

---

(١٣) قراءتا الأعمش وأشهب شاذتان. والمتواتر هو ضم اللام فقط، اتباعًا لضمة الظاء. «النشر» (٢/ ٢٠٨)، «المحتسب» (١/ ٥٦)، وعزاها للحسن وأبي السَّمَّال، و«البحر» (١/ ٨٠)، والقرطبي (١/ ٢١٣)، وعزا إسكان اللام للحسن.

(١٤) هذه قراءة شاذة مخالفة للرسم العثماني، «النشر» (٢/ ٢٠٨)، «البحر» (١/ ٨٢).

(١٥) هذه قراءة شاذة، وقال في «اللسان» (٩/ ٧٥): هي قليلة رديئة، وفي «الإتحاف» يِخِطِّف بكسر الخاء وتشديد الطاء مكسورة عن الحسن. «النشر» (٢/ ٢٠٨)، و «المحتسب» (١/ ٥٩)، «البحر» (١/ ٨٩).

(١٦) ﴿وَقُودُها﴾ بفتح الواو الأولى قولًا واحدًا في المتواتر، وورد ضمها عن الحسن ومجاهد في الشاذ، «الإتحاف»، «النشر» (٢/ ٢٠٨)، وعزا الضم للحسن بخلاف ومجاهد وطلحة ابن مصرف في «المحتسب» (١/ ٦٣)، وانظر: «البحر» (١/ ١٠٧).

(١٧) هذه قراءة شاذة عن ابن كثير، والمتواتر عنه كالجمهور بياء مشددة ونقلها في «الإتحاف» عن ابن محيصن، فهي شاذة. «النشر» (٢/ ٢٠٨)، «البحر» (١/ ١٢١).

(١٨) هذه قراءة شاذة، وعزاها لرؤبة في «المحتسب» (١/ ٦٤)، «النشر» (٢/ ٢٠٨)، «البحر» (١/ ١٢٣).

حرف المضارعة، وقرأ الجماعة بضمه؛ أي: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾[19].

(ص٦٥) وقرأ ابن مسعود ﴿عرضهن﴾، وقرأ أبي ﴿عرضها﴾[20].

(ص٦٧) و ﴿رغدًا﴾ بفتح المعجمة، وقرأ النخعي وابن وثاب بسكونها[21].

(ص٦٨) وقرئ بكسر الشين وبالياء المثناة من تحت مكان الجيم (أي: شِيَرة)[22].

(ص٦٨) وقرأ ابن محيصن ﴿هذي﴾ بالياء بدل الهاء وهو الأصل[23].

(ص٦٨) وقرأ حمزة ﴿فأزالهما﴾ بإثبات الألف من الإزالة، وهي التنحية؛ أي: نحاهما، وقرأ الباقون بحذف الألف[24].

(ص٦٩) ومن قرأ بنصب ﴿آدم﴾ جعل معناه استقبلته الكلمات[25].

---

(١٩) هذه قراءة متواترة عشرية عن يعقوب، ويزاد على ما ذكره الإمام: أن يعقوب قرأ بفتح حرف المضارعة وكسر الجيم على البناء للمعلوم، وقرأ باقي العشرة بضم تاء المضارعة وفتح الجيم، وللفائدة: فإن هذه قاعدة مطردة ليعقوب في القرآن كله، فما كان معناه من رجوع الآخرة يكون مبنيًّا للمعلوم. «النشر» (٢/ ٢٠٨)، «البحر» (١/ ١٣٢).

(٢٠) هاتان قراءتان شاذتان مخالفتان للرسم العثماني. «النشر» (٢/ ٢١٠)، «البحر» (١/ ١٤٦).

(٢١) والقراءة بالسكون شاذة وانظر: «النشر» (٢/ ٢١١)، «البحر» (١/ ١٥٧).

(٢٢) وهي شاذة. «المحتسب» (١/ ٧٣)، والياء مفتوحة. «النشر» (٢/ ٢١١)، «البحر» (١/ ١٥٨).

(٢٣) وهي شاذة. «النشر» (٢/ ٢١١)، «البحر» (١/ ١٥٨).

(٢٤) وهي متواترة، عن حمزة كما قال الإمام، ويزاد عليه: وقرأ الباقون بحذف الألف وتشديد اللام فأزلّهما. «النشر» (٢/ ٢١١)، «البحر» (١/ ١٦١).

(٢٥) الذي قرأ بنصب ﴿آدم﴾ ورفع ﴿كلمات﴾ هو الإمام ابن كثير المكي، وهي قراءة متواترة ﴿فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ فتاب عليه﴾. «النشر» (٢/ ٢١١).

(ص٦٩) وقرأ الزهري والحسن وعيسى بن عمار وابن أبي إسحاق ويعقوب ﴿فلا خوفَ﴾ بفتح الفاء[٢٦].

(ص٦٩) قال اليزيدي «حزنه» لغة قريش، و«أحزنه» لغة تميم، وقد قرئ بهما[٢٧].

(ص٧٠) عن الأعمش قال: قراءتنا في البقرة مكان ﴿فأزلهما﴾ ﴿فوسوس﴾[٢٨].

(ص٧٢) عن أبي الطفيل قال: قرأ رسول الله ﷺ ﴿فمن تبع هديَّ﴾ بتثقيل الياء وفتحها[٢٩].

(ص٧٤) وفيه سبع لغات ﴿إسرائيل﴾ بزنة إبراهيم و﴿إسرائل﴾ بمدة مهموزة مختلسة رواها ابن شنبوذ عن ورش إلى قوله: وتميم يقولون: إسرائين[٣٠].

---

(٢٦) هذه قراءة متواترة عشرية عن يعقوب، وهي مطردة في القرآن كله بعد لا التي لنفي الجنس وهي تعمل عمل إن. «النشر» (٢/ ٢١١)، «البحر» (١/ ١٦٩).

(٢٧) قرئ بهما في غير هذا الموضع، والمتواتر في هذا الموضع ﴿ولا هم يحزنون﴾ بفتح الياء والزاي، وسيأتي في سورة آل عمران الخلاف في المتواتر. «النشر» (٢/ ٢١١)، والقرطبي (١/ ٣٢٩).

(٢٨) هذا كما هو واضح مخالف للرسم العثماني شاذ. «البحر» (١/ ١٦١)، وزاد أنها مخالفة للسواد؛ أي: الرسم، وأن قراءة ابن مسعود الشاذة أغلبها من نقل الشيعة.

(٢٩) هي شاذة، وهي على لغة هذيل كما قال شاعرهم:

سبقوا هويَّ وأعنقوا لهواهمو ... فتخرموا ولكل جنب مصرع

«النشر» (٢/ ٢١١)، «المحتسب» (١/ ٧٥)، «البحر» (١/ ١٦٩).

(٣٠) المذكور عن ورش من الشاذ عنه، وليس في المتواتر إلا ﴿إسرائيل﴾ كإبراهيم للجمهور، وتسهيل الهمزة مع المد والقصر لأبي جعفر وقفًا ووصلًا ولحمزة وقفًا. «النشر» (٢/ ٢١١)، «البحر» (١/ ١٧١)، وفي «المحتسب» (١/ ٧٩)، عزا للحسن وغيره (إسراييل) من غير همز ولا مد.

(ص٨٢) وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿تقبل﴾ بالمثناة الفوقية [٣١].

(ص٨٣) ﴿يذبحون﴾ وقرأ الجماعة بالتشديد، وقرأ ابن محيصن بالتخفيف [٣٢].

(ص٨٣) ﴿فرقنا﴾ وقرأ الزهري ﴿فرّقنا﴾ بالتشديد [٣٣].

(ص٨٥) قرأ أبو عمرو ﴿وعدنا﴾ بغير ألف [٣٤].

(ص٨٧) وقرأ ابن عباس ﴿جَهَرة﴾ بفتح الهاء [٣٥].

(ص٨٧) وقرأ عمر وعثمان وعلي ﴿الصعقة﴾، وهي قراءة ابن محيصن [٣٦].

(ص٨٩) قال الأخفش وقرئت ﴿حطةً﴾ نصبًا [٣٧].

(ص٨٩) قوله ﴿يغفر لكم﴾ قرأه نافع بالياء التحتية المضمومة، وقرأه ابن عامر بالتاء الفوقية المضمومة، وقرأه الباقون بالنون وهو أولى [٣٨].

---

(٣١) هو كما قال الإمام ويزاد معهما يعقوب الحضرمي، وقول الأخفش التذكير أحسن يفيد أن كليهما حسن. «النشر» (٢/ ٢١٢).

(٣٢) والتخفيف قراءة شاذة. «النشر» (٢/ ٢١٢)، «البحر» (١/ ١٩٣)، وعزاها في «الإتحاف» (ص١٣٥)، و«المحتسب» (١/ ٨١) لابن محيصن.

(٣٣) والتشديد قراءة شاذة. «النشر» (٢/ ٢١٢)، «البحر» (١/ ١٩٧)، «المحتسب» (١/ ٨٢)، وعزاها للزهري.

(٣٤) هو كما قاله الإمام ووافقه أبو جعفر ويعقوب وقراءة الجمهور كما قال ﴿واعدنا﴾ من المفاعلة. «النشر» (٢/ ٢١٢).

(٣٥) وهي شاذة. «النشر» (٢/ ٢١٢)، «البحر» (١/ ٢١١)، وعزاها لابن عباس.

(٣٦) وهي شاذة. «النشر» (٢/ ٢١٢)، «البحر» (١/ ٢١٢) وعزاها لعمر وعلي، و«الإتحاف» (ص١٣٧)، وعزاها لابن محيصن.

(٣٧) وهي شاذة، والمتواتر الرفع. «النشر» (٢١٥)، «البحر» (١/ ٢٢٢)، «معاني القرآن» للأخفش (١/ ٩٦).

(٣٨) هو كما قاله الإمام ويزاد مع نافع أبو جعفر، فهي قراءة أهل المدينة، وهي قراءات متواترة كلها. وكذلك يزاد على ما قال أن الجمهور يقرؤون الفاء مكسورة، ويقرأها نافع وابن عامر مفتوحة. «النشر» (٢/ ٢١٥).

(ص٩٠) ﴿رجزًا﴾ بكسر الراء في قراءة الجميع إلا ابن محيصن فإنه قرأ بضم الراء [٣٩].

(ص٩١) و﴿القثاء﴾ بكسر القاف وفتحها والأولى قراءة الجمهور، والثانية قراءة يحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف [٤٠].

(ص٩١) و﴿الفوم﴾ قيل: هو الثوم، وقد قرأه ابن مسعود بالثاء [٤١].

(ص٩٢) ﴿اهبطوا مصرًا﴾ وقرأ الحسن وإبان بن تغلب وطلحة بن مصرف بترك التنوين وهو كذلك في مصحف أبي وابن مسعود [٤٢].

(ص٩٤) و﴿الصابين﴾ جمع صابي وقيل: صاب، وقد اختلف فيه القراء فَهمزوه جميعًا إلا نافعًا [٤٣].

(ص٩٧) وقد قرأ عكرمة ويحيى بن يعمر ﴿إن الباقر تشابه علينا﴾ [٤٤].

(ص١٠١) وقرأ الأعمش ﴿أو أشدَّ﴾ بنصب الدال [٤٥].

(ص١٠١) وقد قرأ الأعمش ﴿يتشقق﴾ على الأصل، وقرأ ابن مصرف

---

(٣٩) والقراءة بالضم شاذة، وعزاها في «الإتحاف» (ص١٣٧) لابن محيصن حيث وردت، وانظر: «البحر» (١/ ٢٢٥).

(٤٠) المتواتر هو كسر القاف، وفتحها شاذ. وعزا في «المحتسب» (١/ ٨٧) لابن وثاب ضم القاف لا فتحها، وفي «البحر» الضم عن ابن وثاب وابن مصرف.

(٤١) وهي قراءة شاذة. «المحتسب» (١/ ٨٨).

(٤٢) وترك التنوين قراءة شاذة «الإتحاف» (ص١٣٧)، وعزاها للحسن والأعمش، و«البحر» (١/ ٢٣٤).

(٤٣) هو كما قال الإمام، ومع نافع في ترك الهمز أبو جعفر فهي قراءة أهل المدينة. «النشر» (٢/ ٢١٥)، «الإتحاف» (ص١٣٨).

(٤٤) وقراءتهما شاذة. «البحر» (١/ ٢٥٣).

(٤٥) المتواتر برفع الدال، والنصب قراءة شاذة. «البحر» (١/ ٢٦٣).

﴿ينشق﴾ بالنون[٤٦].

(ص١٠٢) وقرأ الأعمش ﴿كلم الله﴾[٤٧].

(ص١٠٥) وقد قرأ نافع ﴿خطياته﴾ بالجمع وقرأ الباقون بالإفراد[٤٨].

(ص١٠٧) ويدل عليه قراءة أبي وابن مسعود ﴿لا تعبدوا﴾ على النهي[٤٩].

(ص١٠٧) قال القرطبي: وهذا إنما يتجه على قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي ﴿يعبدون﴾ بالياء التحتية[٥٠].

(ص١٠٨) وقرأ حمزة والكسائي ﴿حسنًا﴾ بفتح الحاء والسين، وكذلك قرأ زيد بن ثابت وابن مسعود – إلى أن قال: وقرأ عيسى بن عمر ﴿حُسُنًا﴾ بضمتين – وحكى الأخفش أيضًا ﴿حسنى﴾[٥١].

(ص١٠٨) وقرأ طلحة بن مصرف وشعيب بن أبي حمزة بضم الفاء وهي لغة، وقرأ أبو نهيك بضم الياء وتشديد الفاء وفتح السين؛ أي: في ﴿تسفكون﴾[٥٢].

---

(٤٦) وهما قراءتان شاذتان، والمتواتر بإدغام التاء في الشين مشددة. «البحر» (١/ ٢٦٥).

(٤٧) وهي شاذة. «البحر» (١/ ٢٧٢)، «المحتسب» (١/ ٩٣).

(٤٨) هو كما قال الإمام، ولكن هناك خطأ مطبعي في حذف الهمزة، فقد قرأها ﴿خطيئاته﴾، وهي على الصواب في رسم الآيات في الصفحة السابقة ووافقه أبو جعفر. «النشر» (٢/ ٢١٨)، «الإتحاف» (ص١٤٠).

(٤٩) هي شاذة مخالفة للرسم العثماني. «البحر» (١/ ٢٨٢)، وعزا إليهما ﴿لا يعبدوا﴾.

(٥٠) هو كما قال الإمام القرطبي فقراءة المذكورين بالغيب، والباقون بالخطاب. «النشر» (٢/ ٢١٨)، «الإتحاف» (ص١٤٠).

(٥١) أما قراءة حمزة والكسائي فمتواترة ومعهم كذلك يعقوب وخلف، وأما قراءة عيسى بن عمر فشاذة، وكذلك ما حكاه الأخفش. «النشر» (٢/ ٢١٨)، «الإتحاف» (١٤٠)، «البحر» (١/ ٢٨٤-٢٨٥).

(٥٢) وهما قراءتان شاذتان. «البحر» (١/ ٢٨٩) لكن ذكرها في «البحر» بالفوقية عن أبي نهيك وليس بالياء، ولعل ما في «فتح القدير» المطبوع تحريف؛ أي: بضم التاء.

(ص١٠٨) وقرأ الزهري ﴿تقتلون﴾ مشددًا[٥٣].

(ص١٠٩) وقوله ﴿تظّاهرون﴾ بالتشديد، وأصله «تتظاهرون» أدغمت التاء في الظاء لقربها منها في المخرج وهي قراءة أهل مكة، وقرأ أهل الكوفة ﴿تظاهرون﴾ مخففًا بحذف التاء الثانية لدلالة الأولى عليها[٥٤].

(ص١٠٩) وقد قرأ حمزة ﴿أسرى﴾ وقرأ الباقون ﴿أسارى﴾[٥٥].

(ص١٠٩) وقوله: ﴿تفادوهم﴾ جواب الشرط، وهي قراءة حمزة ونافع والكسائي وقرأ الباقون ﴿تفدوهم﴾[٥٦].

(ص١١٠) وقد قرأ مجاهد وابن محيصن «آيدناه» بالمد[٥٧].

(ص١١٣) وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن محيصن ﴿أن ينزل﴾ بالتخفيف[٥٨].

(ص١١٩) وقرأ ابن عامر والكوفيون سوى عاصم ﴿ولكن الشياطين﴾ بتخفيف ﴿لكن﴾ ورفع ﴿الشياطين﴾، والباقون بالتشديد والنصب[٥٩].

---

(٥٣) المتواتر التخفيف، والتشديد شاذ. «البحر» (١/ ٢٩١)، «الإتحاف» (ص١٤٠) وعزا التشديد للحسن.

(٥٤) هو كما قال الإمام، ويزاد عليه أن قراءة التشديد هي قراءة أهل المدينة والشام أيضًا والقراءتان متواترتان. «النشر» (٢/ ٢١٨)، «الإتحاف» (١٤٠).

(٥٥) وهي متواترة عن حمزة، وعن باقي العشرة ﴿أسارى﴾ كما ذكر. «النشر» (٢/ ٢١٨)، «الإتحاف» (١٤٢).

(٥٦) الصواب: وهي قراءة عاصم ونافع والكسائي وأبو جعفر ويعقوب، أما حمزة فقراءته كالباقين ﴿تفدوهم﴾. «النشر» (٢/ ٢١٨)، «الإتحاف» (١٤١).

(٥٧) وهي شاذة، ونسبها لابن محيصن في «الإتحاف» (ص١٤١) حيث وردت في القرآن. و«المحتسب» (١/ ٩٥) وعزاه لأبي عمرو في الشاذ عنه.

(٥٨) هو كما قال الإمام. «النشر» (٢/ ٢١٨)، «الإتحاف» (ص١٤٣).

(٥٩) هو كما قال الإمام. «النشر» (٢/ ٢١٩)، «الإتحاف» (١٤٤).

(ص١٢٠) ويؤيد هذا أنه قرأ ابن عباس والضحاك والحسن ﴿المِلكين﴾ بكسر اللام [٦٠].

(ص١٢٤) وقرأ الأعمش ﴿أَنظِرنا﴾ بقطع الهمزة وكسر الظاء [٦١].

(ص١٢٤) وقرأ الحسن ﴿راعنًا﴾ بالتنوين [٦٢].

(ص١٢٦) وقوله ﴿أو ننسها﴾ قرأ أبو عمرو وابن كثير بفتح النون والسين والهمز إلى قوله: وقرأ الباقون ﴿ننسها﴾ بضم النون [٦٣].

(ص١٣٥) وقوله ﴿ولا تسئل﴾ قراءة الجمهور بالرفع مبنيًّا للمجهول، وقرئ بالرفع مبنيًّا للمعلوم، وقرأ نافع ﴿ولا تسئل﴾ بالجزم اهـ بتصرف [٦٤].

(ص١٣٨) وقرأ الأعمش ﴿مثابات﴾ [٦٥].

(ص١٣٨) وقوله ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾ قرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء على أنه فعل ماضٍ، وقرأ الباقون على صيغة الأمر [٦٦].

(ص١٤١) وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق وأهل المدينة وهشام وحفص ﴿بيتي﴾ بفتح الياء، وقرأ الآخرون بإسكانها [٦٧].

---

(٦٠) وهي شاذة. «المحتسب» (١/ ١٠٠)، وعزاها لمن ذكر وكذلك لابن أبزى.

(٦١) وهي شاذة. «البحر» (١/ ٣٣٩). القرطبي (٢/ ٦٠) وعزاها للأعمش وغيره.

(٦٢) وهي شاذة، ونسبها له هنا وفي النساء في «الإتحاف» (ص١٤٥).

(٦٣) هو كما قال الإمام وذكره في «الإتحاف» (ص١٤٥)، «النشر» (٢/ ٢٢٠).

(٦٤) هو كما قال، وقراءة الرفع مبنيًّا للمعلوم شاذة، والمتواتر قراءة الجمهور بالرفع مبنيًّا للمجهول وقراءة نافع ومعه يعقوب بالجزم مبنيًّا للمعلوم. «النشر» (٢/ ٢٢١)، «الإتحاف» (ص١٤٦).

(٦٥) وهي قراءة شاذة، ونسبها في «الإتحاف» للمطوعي (ص١٤٧) وللأعمش وطلحة في «البحر». (١/ ٣٨٠).

(٦٦) هو كما قال، «الإتحاف» (١٤٧)، و«النشر» (٢/ ٢٢٢).

(٦٧) فتح الياء قراءة أهل المدينة، وهشام وحفص، والباقون بالإسكان «الإتحاف» (ص١٤٧)، «النشر» (٢/ ١٧٢).

(ص١٤١) وأما على قراءة من قرأ ﴿فأمتعْه﴾ بصيغة الأمر وكذلك قوله: ﴿ثم اضطره﴾ بصيغة الأمر[٦٨].

(ص١٤٢) وقرأ أبي وابن مسعود ﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ويقولان﴾[٦٩].

(ص١٤٢) وقرأ عمر بن عبد العزيز وقتادة وابن كثير وابن محيصن وغيرهم ﴿أرنا﴾ بسكون الراء[٧٠].

(ص١٤٤) وقرأ أبي ﴿وابعث في آخرهم﴾[٧١].

(ص١٤٤) ووصى وأوصى بمعنى وقرئ بهما، وفي مصحف عثمان ﴿وأوصى﴾ وهي قراءة أهل الشام والمدينة وفي مصحف عبد الله بن مسعود ﴿ووصى﴾ وهي قراءة الباقين[٧٢].

(ص١٤٥) وقرأ عمر بن فايد الأسواري وإسماعيل بن عبد الله المكي

---

(٦٨) صيغة الأمر في الفعلين قراءات شاذة، والمتواتر فيه عن الجمهور ﴿فأُمَتِّعه﴾ بالتشديد، و﴿فأُمْتِعُه﴾ بالتخفيف عن ابن عامر مع الرفع. «النشر» (٢/ ٢٢٢)، «البحر» (١/ ٣٨٤)، و«المحتسب» (١/ ١٠٤)، وعزاها لابن عباس بإسناد فيه ابن أرقم وهو ضعيف كما في «تقريب التهذيب»، أما ﴿اضطرَّه﴾ بوصل الهمزة وفتح الراء فعزاها في «الإتحاف» (ص١٤٨) للمطوعي.

(٦٩) هذه قراءة شاذة مخالفة للرسم العثماني. «البحر» (١/ ٣٨٨)، و«المحتسب» (١/ ١٠٨)، وعزاها لمصحف ابن مسعود.

(٧٠) الإسكان قراءة ابن كثير ويعقوب وابن محيصن وأبو عمرو بخلاف عنه، وله الاختلاس، وكذلك له الكسر كالجمهور، فله ثلاثة أوجه، «الإتحاف» (ص١٤٨)، «النشر» (٢/ ٢٢٢)، «البحر» (١/ ٣٩٠).

(٧١) هي قراءة شاذة مخالفة للرسم العثماني. «البحر» (١/ ٣٩٢).

(٧٢) هما قراءتان متواترتان وعزو الإمام صواب، ولكن في مصحف عثمان أيضًا ﴿ووصى﴾ كما في نسخة الكوفة ومكة، وفي نسخة الإمام والمدني والشامي ﴿وأوصى﴾ «الإتحاف» (ص١٦٨)، «النشر» (٢/ ٢٢٢)، «شرح عقيلة أتراب القصائد» (ص٢٢).

بنصب ﴿يعقوب﴾ [٧٣].

(ص١٤٥) وقوله ﴿يا بني﴾ هو بتقدير أن، وقرأ أبي وابن مسعود والضحاك بإثباتها[٧٤].

(ص١٤٦) وقرأ الحسن ويحيى بن يعمر وأبو رجاء العطاردي ﴿وإله أبيك﴾[٧٥].

(ص١٤٦) وقرأ الأعرج وابن أبي عبلة ﴿ملة﴾ بالرفع[٧٦].

(ص١٤٨) وقرأ ابن محيصن ﴿أتحاجونّا﴾ بالإدغام لاجتماع المثلين[٧٧].

(ص١٤٨) وقوله: ﴿أم يقولون﴾ قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص ﴿تقولون﴾ بالتاء الفوقية[٧٨].

(ص١٥١) وقرأ أبو جعفر بن يزيد بن القعقاع ﴿لروف﴾ بغير همز[٧٩].

(ص١٥٣) وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي ﴿تعملون﴾ بالمثناة الفوقية، وقرأ الباقون بالياء التحتية[٨٠].

---

(٧٣) النصب قراءة شاذة. «البحر» (١/ ٣٩٩).

(٧٤) والإثبات قراءة شاذة مخالفة للرسم العثماني. «البحر» (١/ ٣٩٩).

(٧٥) هذه قراءة شاذة للحسن، ونسبها في «الإتحاف» (ص١٤٨) للحسن، وانظر: «البحر» (١/ ٤٠٢).

(٧٦) والرفع قراءة شاذة، وانظر: «البحر» (١/ ٤٠٦).

(٧٧) هذه قراءة شاذة، ونسبها في «الإتحاف» لابن محيصن والمطوعي (ص١٤٨)، وانظر: «البحر» (١/ ٤١٢).

(٧٨) هو كما قال الإمام، ويزاد عليه أن ابن عامر قرأها كذلك، وكذا رويس وخلف، وقرأها بالياء على الغيبة الباقون. «النشر» (٢/ ٢٢٣)، «الإتحاف» (١٤٨).

(٧٩) صوابه أبو جعفر يزيد بن القعقاع وهذا من الشاذ عنه، والمتواتر عنه كالجمهور ﴿رءوف﴾ وقرأ أبو عمرو وشعبة وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف ﴿لرءُف﴾ بالقصر. «النشر» (٢/ ٢٢٣)، «الإتحاف» (ص١٤٩)، «البحر» (١/ ٤٢٧)، وعزاها لأبي جعفر.

(٨٠) هو كما قال الإمام، ويزاد معهم أبو جعفر وروح بالفوقية. «النشر» (٢/ ٢٢٣). «الإتحاف» (ص١٥٠).

(ص١٥٤) وقرأ علي بن أبي طالب ﴿الحق﴾ بالنصب [٨١].

(ص١٥٦) وحكي الطبري أن قومًا قرءوا ﴿ولكلِ وجهةٍ﴾ بالإضافة، ونسب هذه القراءة أبو عمرو الداني إلى ابن عباس [٨٢].

(ص١٥٦) وقرأ ابن عباس وابن عامر ﴿مولاها﴾ على ما لم يسم فاعله [٨٣].

(ص١٥٩) قال المؤلف في قوله تعالى: ﴿بشيء من الخوف﴾: وقرأ الضحاك ﴿بأشياء﴾ [٨٤].

(ص١٦٥) قوله: ﴿ولو ترى الذين ظلموا﴾ قراءة أهل مكة والكوفة وأبو عمرو بالياء التحتية، وقراءة أهل المدينة وأهل الشام بالفوقية [٨٥].

(١٦٥) وقرأ ابن عامر ﴿إذ يُرون﴾ بضم الياء، والباقون بفتحها [٨٦].

(ص١٦٥) وقرأ الحسن ويعقوب وأبو جعفر ﴿إن القوة﴾ و﴿إن الله﴾ بكسر الهمزة فيهما على الاستئناف [٨٧].

(ص١٦٧) وقرأ القراء ﴿خطؤات﴾ بفتح الخاء وقرأ أبو سماك بفتح الخاء والطاء إلى قوله: والهمزة على الواو [٨٨].

---

(٨١) والنصب قراءة شاذة. «البحر» (١/ ٤٣٦).

(٨٢) وهي شاذة. «البحر» (١/ ٤٣٧).

(٨٣) وهي قرءاة متواترة عن ابن عامر. «النشر» (٢/ ٢٢٣)، «الإتحاف» (ص١٥٠).

(٨٤) هي شاذة مخالفة للرسم العثماني. «البحر» (١/ ٤٥٠).

(٨٥) هو كما قال الإمام، ويزاد عليه أن يعقوب قرأها بالفوقية، وأن ابن جماز من أهل المدينة عن أبي جعفر، وكذا ابن وردان بخلف عن أبي جعفر يقرآن بالياء، فليس كل أهل المدينة يقرءون بالفوقية. «النشر» (٢/ ٢٢٤)، «الإتحاف» (ص١٥١).

(٨٦) وهي متواترة عن ابن عامر. «النشر» (٢/ ٢٢٤)، «الإتحاف» (ص١٥١).

(٨٧) هي متواترة عن أبي جعفر ويعقوب ولم يعزها في «الإتحاف» للحسن (ص١٥١)، وانظر: «النشر» (٢/ ٢٢٤)، «الإتحاف» (ص١٥١).

(٨٨) كلها قراءات شاذة والمتواتر هو ضم الخاء والطاء دون همز عن ابن كثير بخلف عن البزي وابن عامر وحفص والكسائي وأبو جعفر ويعقوب، وضم الخاء من سكون الطاء =

(ص١٦٩) قرأ أبو جعفر ﴿حُرِّم﴾ على البناء للمفعول[٨٩].

(ص١٦٩) قوله: ﴿الميتة﴾ قرأ ابن أبي عبلة بالرفع، وقراءة الجميع بالنصب[٩٠].

(ص١٦٩) وقرأ أبو جعفر ﴿الميّتة﴾ بتشديد الياء[٩١].

(ص١٧٠) قوله: ﴿فمن اضطر﴾ قرئ بضم النون للاتباع، وبكسرها على الأصل في التقاء الساكنين، وقرأ ابن محيصن بإدغام الضاد في الطاء، وقرأ أبو السماك بكسر الطاء[٩٢].

(ص١٧٢) قوله: ﴿ليس البر﴾ قرأ حمزة وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع[٩٣].

=

دون همز عن الباقين وهو الوجه الثاني عن البزي. «النشر» (ص٢١٦)، «الإتحاف» (ص١٥٢)، «المحتسب» (١/ ١١٧)، وعزا ﴿خطؤات﴾ بالهمز لعلي ض والأعرج وعمرو بن عبيد، وبفتح الخاء والطاء لأبي السَّمَّال، والقرطبي (٢/ ٢٠٨) وفيه «قال الفراء: الخطوات جمع خطوة بالفتح. اهـ، ولعل ما في «فتح القدير» «قرأ القراء» محرف عن قرأ الفراء.

(٨٩) هذه قراءة شاذة عن أبي جعفر، والمتواتر عنه كالجماعة بالبناء للفاعل. «البحر» (١/ ٤٨٦).

(٩٠) هذه قراءة شاذة. «البحر» (١/ ٤٨٦)، وعزا الرفع لأبي عبد الرحمن السلمي، والقرطبي (٢/ ٢١٦)، وعزا الرفع لابن أبي عبلة في ﴿الميتة والدم ولحم الخنزير﴾.

(٩١) وهي قراءة عشرية متواترة عن أبي جعفر. «النشر» (٢/ ٢٢٤)، «الإتحاف» (ص١٥٢).

(٩٢) كسر النون متواترة عن أبي عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب، والباقون بضم النون، وزاد أبو جعفر فضم النون وكسر الطاء، وهذا كله متواتر، ونقل في «المحتسب» (١/ ١٠٦)، وفي «الإتحاف» إدغام الضاد في الطاء عن ابن محيصن (ص١٤٨) وهي قراءة شاذة. وانظر: «النشر» (٢/ ٢٢٥-٢٢٦)، «البحر» (١/ ٤٩٠).

(٩٣) هو كما قال الإمام، وهما متواترتان. «النشر» (٢/ ٢٢٦)، «الإتحاف» (ص١٥٣).